جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

# دراسة العلاقة السببية بين الفقر والنمو في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

من اعداد الطالبتين:

–عماري نور الهدى

–عطاء الله مختارية

الأستاذ المشرف:

بولعباس المختار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية 2015–2016

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

# دراسة العلاقة السببية بين الفقر والنمو في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

من اعداد الطالبتين:

–عماري نور الهدى

–عطاء الله مختارية

الأستاذ المشرف:

بولعباس المختار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية 2015–2016

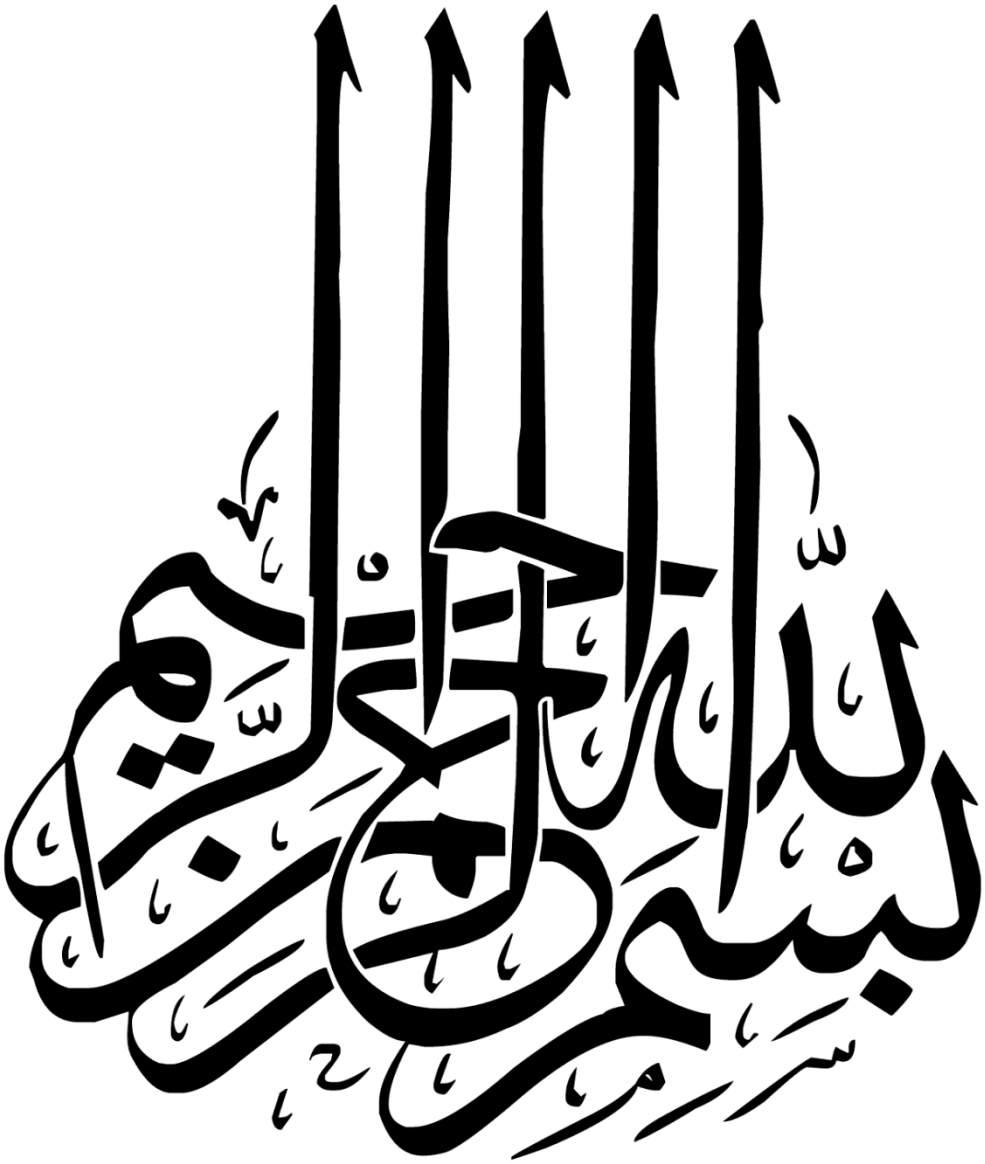
بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر

# شكر وتقدير

نحمد الله العلي القدير الذي أعاننا ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، وانطلاقا من العرفان بالجميل، فانه يسرنا ان نتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان الى الأستاذ المشرف بولعباس مختار الذي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة وأمدنى من منابع علمه بالكثير حتى وصلت هذه المذكرة الى ماهي عليه، فله منا كل التقدير والاحترام.

ولا يفوتنا ان نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة سلفا، لقبولهم مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم الثمين لأجل تصويبه من الخلل.

كما نتقدم بوافر الشكر لجميع الأساتذة والعامليين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وبالأخص قسم العلوم الاقتصادية.

الى جميع هؤلاء نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والعرفان

# اهداء

إلى من لا تحلو الحياة إلا بها، ولا يسعد قلبي إلا بسعادتها

أطال الله عمرها وأبقانا تحت قدميها، أمي الحبيبة

إلى من تكلل بالهيبة والوقار، وعلمنا الصبر والإصرار

أبي الحبيب، أطال الله عمره وأبقانا منه خير متعلمين

إلى الذين عشت معهم كل سنوات عمري

رفاق دربي في الأفراح والأتراح

أخوتي الأحبة وأخواتي الحبيبات

إلى جميع الأصدقاء والصديقات والزملاء الأعزاء

إلى كل من جمعتني بهم الحياة وأحبوني بصدق

**نور الهدى**

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى نبع الحنان ومصدر نور وملكة قلبي وفؤادي، إلى من أعجز عن وصفها إلى الغالية على قلبي وأمي حفظها الله

وإلى من علمني كيف أصارع الحياة ولمن له الفضل لما أنا عليه اليوم قرة عيني أبي العزيز

وإلى جدتي العزيزة رحمها الله وإلى أخواتي خليدة، شيماء، هدى، وصديقاتي سليمة خديجة فاطمة، فتيحة

وزميلتي وشريكتي في هذا العمل نور الهدى وإلى كل العائلة من قريب وبعيد.

**مختارية**

# الفهـــــرس

## الفهـــــــرس

الشكر

الاهداء

الفهرس

المقدمة

**الفصل الأول: دراسة نظرية لظاهرة الفقر**

**تمهيد:**.....08

**المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفقر**.....09

**المطلب الأول:** خطوط الفقر وانواعه.....09

**المطلب الثاني:** خطوط الفقر ومؤشرات قياس الفقر.....13

**المطلب الثالث:** مظاهر الفقر.....16

**المبحث الثاني: العلاقة بين الفقر والمؤشرات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية.**19

**المطلب الأول:** الفقر وتوزيع السكان.....19

**المطلب الثاني:** الفقر والسكان.....22

**المطلب الثالث:** الفقر بين الصحة والتعليم.....26

**المبحث الثالث: نظريات في تفسير الفقر**.....28

**المطلب الأول:** نظرية الحلقة المفرغة للفقر.....28

**المطلب الثاني:** النظرية المالثوسية في تفسير الفقر.....30

**المطلب الثالث:** نظرية الماركسية للفقر.....31

**خلاصة الفصل الأول:**.....33

## الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

**تمهيد:**.....35

**المبحث الأول: النمو الاقتصادي**.....36

**المطلب الأول:** تعريف النمو الاقتصادي وانواعه.....36

**المطلب الثاني:** قياس النمو الاقتصادي وفوائده.....39

**المطلب الثالث:** خصائص النمو الاقتصادي وتكاليفه.....41

**المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي**.....44

**المطلب الأول:**النظريات المعاصرة.....44

**المطلب الثاني:** نموذج جوزيف شومبيتر، وجيمس ميد، وسولو.....47

**المطلب الثالث:**نموذج هاردو-دومار، وسولو-سوان.....51

**المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر**.....57

**المطلب الأول:** تيارات تفسير علاقة النمو الاقتصادي بالفقر.....57

**المطلب الثاني:** توزيع الدخل وعلاقته بالنمو الاقتصادي والفقر.....59

**خلاصة الفصل الثاني:**.....62

**الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر**

**تمهيد:**.....64

**المبحث الأول: مفاهيم في الاقتصاد القياسي**.....65

**المطلب الأول:** الاقتصاد القياسي.....65

**المطلب الثاني:** النموذج الخطي المتعدد.....69

**المطلب الثالث:** اختبار النموذج.....73

**المبحث الثاني: دراسة وتحليل السلاسل الزمنية**.....77

**المطلب الأول:** السلاسل الزمنية.....77

**المطلب الثاني:** استقرارية السلاسل الزمنية.....83

**المطلب الثالث:** توصيف المتغيرات.....86

**المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر**...90

**المطلب الأول:**دراسة استقرارية المتغيرات.....90

**المطلب الثاني:** دراسة السببية.....93

**خلاصة الفصل الثالث:**.....95

**الخاتمة**.....97

**قائمة الجداول**.....101

**قائمة الاشكال**.....102

**الملاحق**.....103

قائمة المراجع.....103

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع اليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، اذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع، تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل الحكم الراشد والمشاركة المجتمعية والبحث العلمي، الصحة والتعليم.. الخ وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لبأس به مرتبطة عضويا بتوفر المناخ المؤثر.

حيث ان التفكير في النمو الاقتصادي كان دائما في صميم النقاش الاقتصادي وذلك منذ أدم سميث وكتابه "ثروة الأمم" الذي اعتبرا ان مصدر الدخل هو توزيع العمل، ومنذ ذلك الحين يسعى الاقتصاديون الى تحليل ومعرفة أصل النمو الاقتصادي ومحدداته.

ولقد اكدت الدراسات الاقتصادية ان عامل النمو الاقتصادي هو المعيار المحدد لتقدم او تخلف العديد من الدول والذي يتحدد من خلال الناتج الداخلي الخام الحقيقي او الناتج الداخلي الخام الفردي، وعليه يجب ان يكون هذا التقدم مرفق ببعض المؤشرات مثلا تقليص معدلات البطالة والتضخم وتخفيض نسبة الفقر في المجتمع.

الا ان مشكل الفقر يبقى المعضلة أكثر أهمية نظرا لتفشي هذه الظاهرة باتساع مساحته وزيادة عمقه خاصة في الدول النامية ورغم ان ظاهرة الفقر قديمة قدم تاريخ الانسان الا ان الاخطار والاضرار المترتبة عليها تعتبر حديثة نسبيا مما جعلها تحتل اهتمام وانشغال العديد من الحكومات الدولية والعالمية وجعل جميع البلدان خاصة البلدان النامية تسعى جاهدة الى تحقيق مستويات معيشة معقولة، حتى وان لم تتمكن من الالتحاق بمستويات الدول المتقدمة فعلى الأقل التخفيف من حدة الفقر وتضييقها الى ابعد حد ممكن.

حيث تشير الدراسات الى قدرة النمو الاقتصادي على الحد من الفقر، حيث تراجع معدلات الفقر واضحة في ظل النمو الاقتصادي السريع لعدة بلدان حيث تم إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان الا ان وضوح الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على الفقر يبقى محور خلاف بين الباحثين، حيث يؤكد البعض منهم على ان النمو الاقتصادي لا يقضي على الفقر بل على العكس تماما حيث انه يمكن ان يزيد من مشاكل الفقراء اذ ان نقطة الخلاف تكمن في فعالية النمو الاقتصادي في التقليل من الفقر.

وحتى القول بوجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والفقر لا يمكن ان يكون قولا مطلقا وبصورة دائمة حيث ان النمو الاقتصادي السريع لا يؤدي دائما الى اثار سريع للحد من تفاقم ظاهرة الفقر كما ان النمو الاقتصادي البطيء لا يؤدي في جميع الأحوال لتبطئ الحد من الفقر.

ومن هنا يتم طرح الإشكالية التالية:

**هل يؤثر النمو الاقتصادي على الفقر في الجزائر؟**

ومما سبق يمكن طرح الأسئلة التالية:

1- مالمقصود بالنمو الاقتصادي والفقر؟ وماهي مؤشرات قياس كل منهما؟

2- ماهي محددات كل من النمو الاقتصادي والفقر؟

3- ماهو دور النمو الاقتصادي في التخفيف من حدة الفقر؟

4- ماهي النظريات المفسرة لكل من الفقر والنمو الاقتصادي؟

5- مامدى تأثير النمو الاقتصادي على الفقر في الجزائر؟

**فرضيات البحث:**

مما سبق تبرز مجموعة من الفرضيات التي يمكن ذكرها كالتالي:

1- الفقر هو عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة.

2- يتم قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي.

3- يؤدي النمو الاقتصادي الى تخفيض مستويات الفقر.

4- ان مشكلة الفقر هي لضيق النمو من جهة وسوء توزيع ثماره من جهة أخرى.

**أسباب اختيار الموضوع:**

من بين المبررات التي سمحت لنا باختيار هذا الموضوع ما يلي:

1- ميلنا الشخصي الى البحث في المواضيع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حيث ان موضوع الفقر والنمو الاقتصادي جزء لا يتجزأ منها.

2- محاولة اظهار ما إذا كان النمو الاقتصادي يلعب دورا في التقليل من الفقر او ان الفقر هو الذي يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3-تناول هذا الموضوع من جانب الاقتصاد القياسي.

**أهمية البحث:**

كما تتجلى أهمية الدراسة في اختبار العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا التأكد من الصياغة الأكثر قربا من الواقع الاقتصادي الجزائري في تفسير النمو الاقتصادي وظاهرة الفقر، بتطبيق مختلف أدوات القياس الاقتصادي من الاختبارات وطرق التقدير على معطيات معينة للاقتصاد الجزائري ومنه تحديد مدى انعكاس المتغير الأول على المتغير الثاني المتمثل في الفقر.

**أهداف البحث:**

1-إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.

2-العلاقة بين الفقر والنمو السكاني.

3-توضيح مدى فعالية النمو الاقتصادي في التقليل من الفقر في الجزائر.

**حدود الدراسة:**

تتكون حدود الدراسة من:

-الإطار المكاني: تم اجراء هذه الدراسة على المستوى الوطني.

-الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى خمسة وعشرون عاما (1987-2012)

**المنهج المستخدم:**

ولمعالجة الإشكالية المطروحة سابقا يتم الاعتماد على المنهج التاريخي لعرض مختلف الأفكار المشارة من طرف المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بتفسير الفقر والنمو الاقتصادي، المنهج الوصفي التحليلي باعتباره

الأنسب لتقديم صورة وصفية تحليلية لمتغيرات اقتصادية كلية، إضافة الى المنهج التجريبي المتمثل أساسا في استعمال أدوات القياس الاقتصادي الممكنة، أين سنحاول إيجاد اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر.

**الدراسات السابقة:**

**1**- البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 11 ،2013، جامعة شلف، حيث كانت نتيجة هذه الدراسة هو أن تطور نسب الفقر يرتبط بشكل وثيق بمعدلات النمو المحققة و بتطور هيكل توزيع الدخل ، حيث أن النمو الاقتصادي وحده غير كافي لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر ، خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو و الفقر و توزيع الدخل فارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما الى تحسن وضع الفقراء ، خاصة إذا تصاحب هذا النمو مع إعادة توزيع الثروة في غير صالح رقفلااء ، لذلك كرتزت جهود الدول و المؤسسات المالية الدولية حول جعل النمو مناصرا للفقراء.

**2**-عبد الله الحرتسي حميد، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التفعيل في أفاق 2025)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2014، جامعة شلف حيث كانت نتيجة هذه الدراسة النظرية الى أن الجدل حول مدى كفاية النمو الاقتصادي للحد من الفقر يجد إجابة له بعد تحليل طبيعة هذا النمو (مستدام، ظرفي...) إضافة الى مقدرة فئات المجتمع على تقاسم ثماره بشكل أكثر عدالة.

**3**-جورج قرم، السكان والفقر والنمو في العالم العربي، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية، القاهرة 24-26 جوان،2013، ومن بين نتائج هذه الدراسة هو ان الطريق الصحيح للقضاء على الفقر هو تحقيق حالة تشغيل تؤمن وظائف عمل محترمة الى كل مكونات السكان في عمر العمل.

**صعوبات البحث:**

بما أن الموضوع يحتاج الى دراسة قياسية لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر فالقد واجهنا صعوبة في إيجاد مجالات في ميدان النماذج القياسية، دون ان ننسى الصعوبة التي تلقيناها في الحصول عل المعطيات الإحصائية من اجل القيام بهذا البحث.

**عرض خطة البحث:**

في سبيل الالمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول:

يتعلق الفصل الأول بالدراسة النظرية لظاهرة الفقر حيث يشتمل على ثلاثة مباحث، يخص الأول المفاهيم العامة حول الفقر أما الثاني العلاقة بين الفقر والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية أما المبحث الثالث فايتضمن النظريات المفسرة للفقر.

في حين سنتطرق في الفصل الثاني الى المفاهيم العامة حولا النمو الاقتصادي اذ سينقسم الى ثلاث مباحث يهتم الأول بمختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ويتعرض ضمن المبحث الثاني لاهم النظريات والنماذج التي تستند عليها التيارات الفكرية في تحليلها الكمي للنمو، كما تم تخصيص المبحث الثالث لشرح العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث سنحاول من خلاله القيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي لذلك يتفرع الى ثلاث مباحث، الأول يتعلق بمفاهيم في الاقتصاد القياسي الثاني يتطرق الى دراسة وتحليل السلاسل الزمنية اما الثالث فالقد قمنا بدراسة قياسية للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر.

# الفصل الأول

# دراسة نظرية لظاهرة الفقر

**تمهيد:**

تعتبر ظاهرة الفقر أحد أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات منذ القدم وهي مشكلة من أعقد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بحيث أدى تفشي هذه الظاهرة إلى اتساع مساحتها وزيادة عمقها خاصة في الدول النامية، واحتلالها مكانا بارزا في البحث العلمي حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المشاكل المترتبة والناجمة عن هذه الظاهرة، مثل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية.

وكذا تأثيرها على المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول لهذه الظاهرة ومعرفة أسباب وعوامل توسع دائرة الفقراء على الصعيد العالمي ووضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو الإقلال من حدتها إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة والتطور الذي عرفه العالم في مجال الإنتاج والتكنولوجيا إلا أنه مازال العالم يعاني من تواجد هذه الظاهرة.
من هنا سوف نتطرق في درستنا المتعلقة بالمفهوم النظري للفقر إلى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفقر.

المبحث الثاني: العلاقة بين الفقر والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للفقر.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفقر:

يعتبر الفقر من القضايا ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، ولذا إن تفاقم هذه الظاهرة خلال النصف الأخير من القرن العشرين قد وضعها في مقدمة القضايا التي تتم دراستها عالميا، وهذا نظرا لخطورتها وتفاقمها وانفعالها في المجتمعات ، حيث يعتبر مصطلح الفقر من المفاهيم المجردة النسبية ويختلف باحتلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية.

### المطلب الأول: تعريف الفقر وأنواعه:

#### 1-تعريف الفقر:

*** تناول المفهوم من خلال المؤسسات الدولية العالمية:**

- البنك الدولي: تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم سنة 1990 يعرف الفقر "بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" إلا أن الاهتمامات المتواصلة للبنك الدولي حول الفقر منذ مطلع التسعينات أعطى تعريفا للفقر "وهم الأشخاص الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل " ففي تقديراته لسنة 1996 أكثر من 3 مليارات في العالم تعاني الفقر، كما حدد تصورا واضحا لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية، وذلك إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض[1].

- صندوق النقد الدولي: "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة " .[2]

- تعريف مفوضية الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان "الفقر هو ظرف

[1]- حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2011، ص 13

[2] - الجوزي جميلة، **العولمة والفقر في الدول العربية**، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجر بة مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة دحلب البليدة، ما بين 1-3 جويلية،2007، ص529

إنساني يتقوم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والقدرات والخيارات والأمن والقدرة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة،وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى[1] .

– تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002:"الفقر هو عبارة عن عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا....إلخ"

– برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2004:" الفقر هو إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان ويتضمن ذلك القدرة على العيش حياة طويلة وصحية وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الاخرين، والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم."[2]

***تناول العلماء والمفكرين لمفهوم الفقر:**

– تا ونسند: "يعتبر الأفراد والأسر أو المجموعات من السكان في حالة فقر حين تعوزهم الموارد اللازمة للحصول على التغذية والمشاركة في الأنشطة، وتمتع بظروف حياة وتسهيلات تعتبر عادة مشجعة على الأقل في نطاق واسع وموافق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها، وتكون مواردهم منخفضة بالنسبة للموارد التي يحددها المتوسط الفردي أو العائلي، لدرجة أنهم يقصون من أنماط الحياة العادية ومن التقاليد والأنشطة".[3]

– كيث جوزيف (الحرمان ودائرة الحرمان ): يرتبط الحرمان بمفهوم الفقر والحرمان لا يحد باعتبارات الدخل ولكن يشمل عوامل اجتماعية كالمسكن والتعليم والعمل.

أما دائرة الحرمان فقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة (كيث جوزيف) لكي يوضح كيف أنه على الرغم من فترات طويلة من العمل الكامل والنجاح النسبي والزيادة الكثيرة في خدمات الرفاهية فإن الحرمان

[1] – نافانثيم بيللاي، هايديماري ويكزوريك– زيل، **حقوق الإنسان والصحة وإستراتيجية الحد من الفقر** ، **سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان**،العدد5 سبتمبر/جويلية2010 ، ص6

[2]- سهيل بخلف، **تقنيات قياس وتحليل الفقر في الجزائر**،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإسلامية والعلوم الاجتماعية،جامعة باتنة2008، ص *36*

[3]–عبد الله الحرتسي حميد ، **النمو الإقتصادي ودوره في الحد من إنتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التفعيل في أفاق 2005** )،أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2014،ص 60

وسوء التكيف أو التوافق يتسم بقدر كبير، و في قوله بأن تأثير المشكلات الاجتماعية في جيل ما يعاد إنتاجها الجيل القادم فالحرمان ينتقل من خلال العائلة ومن هنا فقد اتسع مفهوم الفقر [1].

– روبرت مكنمار: وهو الوئيس السابق للبنك الدولي، يعرف الفقر على أنه تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي، مما يجعله أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة.

– قرا وهيل ويعرف الفقر كمايلي: "إن الفقر حالة من النقص المادي، الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر."[2]

– الدكتور عبد الرزاق الفارس: "هنالك مكونان لابد أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر وهذان المكونان هما مستوى المعيشة والحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد".[3]

## 2–أنواع الفقر:

***الفقر المطلق:** يشير الفقر المطلق إلى موقف يعيش الناس فيه لمجرد الوجود وعدم إشباع الحاجات الأساسية لحياة الإنسان بحيث تكون الوجبة التالية مجرد أمر حياة أو موت لأن الأثار التراكمية لسوء التغذية و المجاعة تصيب الجميع بالضعف، وهكذا يأخذ الفقر مكانة مطلقة حيث لا يوجد مستوى أدنى من ذلك إلا الموت.

– ويقدم رونتري الفقر المطلق على أنه حالة الأفراد غير القادرين الذي يقدم إليهم الحد الأدنى من إمداد للابقاء على حياتهم.

– وقد عرفت الأمم المتحدة الفقر المطلق بأنه حالة الحرمان الشديد من احتياجات الإنسان الأساسية.[4]

[1] –أمل عبد الفتاح شمس، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى،2013، ص 25

[2] – بوعوينة سليمة، **ظاهرة الفقر وإنتشارها في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003، ص 3–4

[3] – عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2001، ص 20

[4] – عبد الرزاق بن حبيب، **الفقر والتعاون، مجلة الإقتصاد والمناجمنت**، العدد 2، مارس 2003، ص 183

***الفقر الكلي:** ويعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبرا التصرف بدخله إلى الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية، المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة ويشمل هذا النوع من الفقر الصحة المعتلة ونقص الدخول وقصور في التعليم والخدمات الأساسية الأخرى.

***الفقر النسبي:** ويحدد وفقا لقواعد يمكن أن تختلف من بلد إلى أخر أو مع مرور الزمن، ويمكن أن تقابل مثلا عتبة الفقر محددة بنصف متوسط دخل الفرد، وهو يعني افتقار الفرد أو الجماعة إلى الموارد بالمقارنة بأفراد المجتمع الأخرين، فهو يبين مستواهم المعيشي النسبي، ويتعلق بالفروق في مستويات الموارد المادية، أي عدم المساواة في توزيع تلك الموارد في المجتمع.[1]

***الفقر البيئي:** وهو تعريف أكثر اتساعا من التعريفين السابقين نوقش خلال فترات زمنية متعاقبة، ويعبر عما هو فوق مستوى خط الفقر حيث تعيش الأسر في بيوت متخلفة، وأصبحت الخدمات المحلية التي تقدم لهم مثل مواقف السيارات والمدارس والمستشفيات ووسائل النقل العامة غير المناسبة أو دون المستوى، وهم يعيشون حياة سيئة في بيئات فقيرة.[2]

***الفقر النقدي:** يمثل الفقر النقدي حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية وبطبيعة الحال فإن تحليل الفقر في هذه الحالة يعتمد على نظرية أو مقاربة الرفاهية ومن ثم تحديد عتبة نقدية للتفرقة ما بين الفقراء وغير الفقراء.[3]

***الفقر الإنساني:** وهو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود.[4]

---

[1]- العربي عطية، إلياس بن ساسي، **التحليل الكمي للفقر الإنساني**، دراسة تحليلية لمستوى الفقر البشري في الجزائر والمنطقة العربية، الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي،2003 ،2004 ،ص3

[2]-حسين عبد الحميد رشوان، **الفقر والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص26 .

[3]- أعمر بوزيد أحمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر (حالة خميس مليانة)** ، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير جامعة تلمسان،2012 ،ص37 .

[4]-حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر أثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطرفة المالية، البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ،جامعة شلف، العدد 12 جوان، 2014 ، ص 18 .

***الفقر الموسمي:** وهو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في مواسم معينة ثم يزول بانقضاء تلك المواسم، وأكثر الناس عرضة لهذا النوع من الفقر هم سكان الريف الذين يشكل فقراؤهم نسبة تفوق 95٪ من إجمالي الفقراء في العالم.

***الفقر الدائم:** وهو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة ويعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر وإذا كانت نسبتهم قليلة حسب تقديرات المنظمات الدولية، وهي أقل من 5 ٪إلا أن وضعهم يمكن أن يكون أسواء من فقراء الريف على اعتبار أن فقراء الريف لهم مواسم معينة يبتسم لهم الحظ فيها فيحصلون على منتوج وفير يخفف عنهم فقرهم.[1]

## المطلب الثاني: خطوط الفقر ومؤشرات قياس الفقر:

### 1-خطوط الفقر:

ورد في تقرير البنك الدولي (لتقرير التنمية في العالم عام 1992) حول قياس الفقر والتفاوت...بأن قياس الفقر أمر صعب...وذلك لأن جميع تعريفات الفقر تنطوي على أحكام اجتماعية، كما أن قياس التفاوت ينطوي على صعوبات مماثلة، وحلا لإشكالية وضع خط الفقر وهو (مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي و المتطلبات غير الغذائية الأساسية) وتقوم فكرة خط الفقر هذه على تقسيم المجتمع إلى فئتين و هما فئة الفقراء the poor و غير الفقراء the non poor وثمة خطوط عدة للفقر وهي:[2]

***خط الفقر المدقع (الخط الأدنى للفقر):(Povertline estreme)**

يعرف بالحد الأدنى لإجمالي كلفة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، أو كما يعرفه اقتصاديو البنك الدولي بأنه يتمثل بالدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، وبمعدل يومي2250 سعرة حرارية لكل فرد.

---

[1]-الطيب لحيج، محمد جحاص، **الفقر التعريف ومحاولات القياس، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية** ، جامعة بسكرة، العدد السابع، جوان، 2010، ص173 .

[2]- سالم توفيق النجمي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة الخاصة إلى الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2008 ،ص49

***خط الفقر الثابت (fisc poverty line) :**

هو الذي يحدد بمقدار دولار واحد أو دولارين في اليوم، وان تدني مستوى الدخل اليومي للفرد الواحد عن هذا المستوى يعد ضمن دائرة الفقر، إن هذا المقياس قد استخدمه البنك الدولي، إلا أنه غالبا ما لا يأخذ في اعتباره الجنس أو العمر أو الظرف في المجتمع.

***خط الفقر القومي: (notional poverty line)**

يحدد بمقدار الحاجات اللازمة من الموارد الغذائية الأساسية والمعدلة في إطار معيار القوة الشرائية والذي يعد معيار مقارنة بين الدول المتخلفة.

***خط الفقر المطلق (الخط الأعلى للفقر) (Alsolute poverty lime) :**

يعرف بالحد الأدنى لإجمالي كلفة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية (السلع الغذائية والسلع غير الغذائية).

***خط الفقر النسبي (Poverty lime) :**

يحدد على وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل 10بالمئة من السكان الأدنى دخلا، وعليه فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى أخر أو من وقت إلى أخر.[1]

**2-مؤشرات قياس الفقر:**

إن اعتماد خط الفقر لتمييز الفقراء من غير الفقراء ساعدا في استخلاص العديد من المؤشرات المتعلقة بالفقر بالاعتماد على خطوط الفقر.

[1] – سالم توفيق النجمي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص49

**– نسبة الفقر (Headcoumt inder) :**

وهي التي تقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع.

$$\text{نسبة الفقر} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{مجموع السكان}} \times 100$$

والجدير بالذكر أن عدد الفقراء غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كذلك فإن المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء أو الذين هم أحسن حالا ، فإن المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة.

**–فجوة الفقر (Poverty gop) :**

تمثل المسافة أو فجوة بين مستويات الاستهلاك أو الدخل للفقراء وخط الفقر أو بعبارة أخرى، إن فجوة الفقر تمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر.[1]

$$APG = \sum_{i=1}^{n}(Z - yi)$$

N = عدد الأفراد الفقراء.

APG = فجوة الفقر المطلقة.

Z = خط الفقر للفرد.

Y = متوسط دخل الفقراء.

و لأغراض المقارنة يفضل استخدام مؤشر فجوة الفقر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويا لخط الفقر.

$$PPG = [1/n]\sum_{i=1}^{n}(z - yi) \times 100$$

PPG= فجوة الفقر النسبية

[1]– عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص28-29

N= عدد السكان

**-شدة الفقر (Severity of poverty) :**

تعكس مدى التفاوت الموجود بين الفقراء ويمكن حسابها بوضعها تساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوة الفقر النسبية للفقراء كافة.

$$PS= [1/N] \sum_{i=1}^{n}[(Z - Yi)/Z]^2 \times 100$$

وكلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

## المطلب الثالث: مظاهر الفقر:

### 1-الموارد الطبيعية:

تميل الدول الفقيرة إلى الاعتماد على عدد محدود من منتجات المواد الخام وتخصصها للتصدير، ويعتبر استغلال الموارد الطبيعية أو عدم استغلالها مؤشرا لتقدم الدول أو تأخرها فالدول المتقدمة تحاول أن تصل بهذا الاستغلال إلى أقصى درجة وتصنف الموارد الطبيعية في هذه البلدان الى ثلاثة أنماط طبقا لنوع المواد الخام التي تنتجها وهي:

ـ الاقتصاديات الزراعية المعتمدة في أمريكا اللاتينية.

ـ البلاد المدارية التي اتجهت منذ أيام الاستعمار إلى إنتاج محاصيل زراعية مثل: السكر، البن، المطاط، من أجل التصدير إلى البلاد الصناعية.

ـ المجموعة الثالثة وتضم البلدان التي تتمتع بأهمية بعيدة المدى بالنسبة للاقتصاديات الصناعية في أوروبا وأماكن أخرى بسبب مواردها المعدنية(المكسيك، الشيلي، وليبيا وإيران).

وبالرغم من أن بعض بلدان العالم الثالث قد أقامت قطاعات صناعية متميزة إلا أن الصورة الراهنة تؤكد وجود تدني اقتصادي عام في كل أنحاء العالم الثالث واعتماد هذا العالم على بيع منتجات المواد الخام.[1]

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الفقر والمجتمع**، مرجع سبق ذكره، ص47

**2-الاقتصاد:**

تتضمن البلدان الفقيرة قوة عمل زراعية أكبر من قوة عمل صناعية وينظر إلى الاقتصاد كذلك من حيث توازنه أو عدم توازنه ففي الدول المتقدمة نجد توازن بين الصناعة و الزراعة، و توازنا بين الصناعات الثقيلة و الخفيفة و التصديرية و الاستهلاكية أما الدول المتخلفة فهي تفتقر إلى مثل هذا التوازن و التكامل وينظر كذلك إلى الاقتصاد من جانب تحرره أو انطلاقه أو سيطرة العادات و التقاليد عليه، أو مدى إقبال القائمين على العملية الاقتصادية على الجديد في مجال التكنولوجيا.

ويدخل في الاعتبار اعتماد القوة العاملة على القوة الأصلية التي تتمثل في إدخال القوى الآلية في إدارة عملية الإنتاج.

**3-مستويات التنمية:**

من حيث ارتفاع الدخل أو انخفاضه، فقد اتفقت البحوث حول جعل المتوسط العالمي فوق أو تحت 600 دولار أمريكي، وتلعب النسبية دورا هام في هذا الاتجاه حيث قدم ما بونجي إطارا يشمل المستويات المختلفة للإنتاج القومي الخام لكل فرد من السكان لمختلف مناطق العالم عام 1975 و كان متوسط الدخل في أفقر بلدان إفريقيا و أسيا هو 200دولار لكل شخص، وبلغ في البلاد المصنعة حديثا مثل: البرازيل و المكسيك 1500 بينما بلغ في دول الأوبيك في الشرق الأوسط 2000 دولار حيث أن دخل الفرد في الكويت الإمارات العربية المتحدة و قطر 10000 دولار في المتوسط، فهذا يجعل البلدان الثلاثة من أغنى البلدان في العالم ومع ذلك فإن هذه البلدان و غيرها من بلدان الأوبيك لازالت تعاني من مشاكل خطيرة تتعلق بالصحة، التعليم القراءة و الكتابة، وتنمية الصناعة، والتوزيع الغير عادل للدخل و الثروة مما يؤكد وصفها داخل العالم الثالث.[1]

**4-البطالة:**

تنتشر ظاهرة البطالة في الدول الفقيرة ويعني ذلك عدم الاستفادة من القوى العاملة بما يضمن تحقيق أقصى ناتج ممكن من وراء استغلالها استغلالا أمثل، بحيث تنتشر ظاهرة البطالة المقنعة في الريف بشكل خطير

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الفقر والمجتمع**، مرجع سبق ذكره، ص48.

في بعض الأحيان مع قلة فرص العمل خارج قطاع الزراعة ويترتب على ذلك انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، مما يضطر الأغلبية للمعيشة على مستوى الكفاف، كما تقل المدخرات أو تنعدم تقريبا بالنسبة للطبقة الشعبية.

وفي هذه البلدان تتركز المدخرات في أيدي قليلة من القطاعيين وكبار الملاك، وإحجام الكثير من هؤلاء عن توجيه استثماراتهم نحو مجالات جديدة في أفاق التجارة والصناعة لأن ذلك قد يتعارض مع مصالحهم الطبقية الخاصة.[1]

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة،2009، الإسكندرية ص187 .

## المبحث الثاني: العلاقة بين الفقر والمؤشرات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية

احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في البحث العلمي، حيث انصبت اغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المشاكل المترتبة او الناتجة عن ظاهرة الفقر مثل المشاكل الاقتصادية و الديمغرافية والاجتماعية، وكذا تأثيرها على المجتمع ومحاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة والفقر ليس ظاهرة تحارب في جيل واحد، وإنما هي ظاهرة عميقة الجذور في كل مجتمع باعتبارها مصدر المشكلات التي تعاني منها الأفراد في المجتمع.

### المطلب الأول: الفقر وتوزيع الدخل:

#### 1-توزيع الدخل في الأقطار العربية مرتفعة الدخل (بلدان الخليج العربي):

تتصف بلدان الخليج العربي بعدد من الخصائص و السمات المشتركة التي تبرر التعامل معها كمجموعة واحدة، فهذه البلدان تعتبر، صغيرة الحجم من حيث المساحة الجغرافية ومن حيث السكان واقتصاداتها تعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج و تصدير النفط الذي يتميز بأنه قطاع كثيف رأس المال، ويعتمد على التقنية الحديثة، كما أن منتجاته موجهة للتصدير إلى الخارج بشكل أساسي وحجم الإنتاج في القطاع النفطي لا يعتمد على حجم القوى العاملة أو حجم المدخرات من عوامل الإنتاج الأخرى وبذلك فهو يتميز بوجود مكون كبير على شكل (ريع) والعوائد الريعية تذهب إلى الحكومة ومنها عن طريق الإنفاق العام يتم توزيع الثروة لبقية أفراد المجتمع، وليس الغرض هنا وصف الألية التي يتم فيها توزيع الدخل في المجتمعات الريعية وإنما التذكير بأنه يوجد في المجتمعات انفصام كبير بين مقدار الجهد المبذول وحجم العائد المتحقق، ففي عام 1970 كان متوسط نصيب دخل الفرد القومي في الامارات(اعلى متوسط دخل الفرد) كان اكبر 89 مرة من متوسط نصيب دخل الفرد القومي في اليمن، وفي عام 1998 كان أعلى متوسط نصيب للفرد في الدول العربية في الكويت أعلى 155,38 مرة عن نصيب الفرد في الصومال.[1]

[1] عبد الرزاق فارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص102 .

**الجدول رقم ( 1.1): يبين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (بلدان الخليج العربي) (دولار/ عام /بالأسعار الجارية)**

| السنة | 1970 | 1980 | 1999 | 1998 |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 4099 | 37032 | 18290 | 16570 |
| الكويت | 3883 | 19316 | 6295 | 20200 |
| البحرين | 1102 | 9859 | 7805 | 7600 |
| قطر | 2751 | 27460 | 15334 | 12000 |
| العربية السعودية | 624 | 13879 | 7120 | 6910 |

**المصدر: عدنان داود العذاري، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر، دار جرير للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010 ، عمان ، ص102**

## 2-توزيع الدخل في الأقطار العربية متوسطة ومنخفضة الدخل:

يجب الإشارة هنا إلى أن القواسم المشتركة بين هذه الأقطار أقل منها في أقطار المجموعة الأولى (بلدان الخليج) مالا يسمح بالوصول إلى استنتاجات عامة حولها.

***مصر:**

وتبرز مصر باعتبارها أكثر الأقطار العربية من حيث توافر الدراسات حول ظاهرة الفقر وتوزيع الدخل، حيث أن الإحصاءات تغطي فترة طويلة نسبيا تمتد منذ أواخر الخمسينات وحتى منتصف التسعينات حيث أن الصورة التي ترسمها مؤشرات توزيع الدخل تظهر أن التفاوت في توزيع الدخل قد ظل عالي في الخمسينات و الستينات، وأنه شهد انخفاضا في السبعينات ومطلع الثمانينات ليعود إلى الارتفاع من جديد في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، ثم ليعود للانخفاض مرة أخرى في منتصف التسعينات والجانب المهم من قضية توزيع الدخل في مصر يعود إلى تقسيم المجتمع المصري إلى المناطق الحضرية و المناطق الريفية (توزيع الأراضي الزراعية) وجميع الدلائل تشير في هذا المجال إلى أن سياسات و قوانين الإصلاح الزراعي التي تم إستحداثها (1952_1961_1969 ) قد ساهمت في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل في الريف المصري على نحو ملحوظ.[1]

[1]-عبد الرزاق فارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص119

أما الأمر الذي ساهم في تخفيض حدة التفاوت في توزيع الدخل خلال الستينات والسبعينات فهو نظام الدعم الغذائي، وقد كانت مصر تتميز بوجود نظام لدعم الغذاء واسع جدا ويغطي الغالبية العظمى من السكان، يضاف الى ذلك ان هذا النظام يحابي الفقراء أكثر من الأغنياء حيث ان 12.7٪ من الإنفاق الكلي للعائلات منخفضة الدخل يساهم به نظام الدعم والتمويل الغذائي.

***تونس:**

الإحصاءات المتاحة عن تونس تظهر أنها قد شهدت انخفاضا معتدلا في التفاوت في توزيع الدخل، وقد كان الانخفاض في التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية أوضح منه في المناطق الحضرية ولعلنا نتذكر أن هذا التحسن يعود إلى جهود الدولة الواضحة في معالجة المعضلات الاقتصادية الهيكلية، وفي الوقت ذاته عدم إغفال توزيع الدخل في المجتمع، وقد استطاعت تونس تحقيق ذلك من خلال التركيز على الجوانب الاجتماعية للتنمية عن طريق التوسع في النظام التعليمي، و الخدمات الصحية المجانية المتوافرة لكل فئات السكان، و بجانب ذلك أقدمت الحكومة على استخدام عدد من البرامج التي تستهدف الحد من ظاهرة الفقر أو التخفيف من التفاوت في توزيع الدخل، وتشير دراسة البنك الدولي إلى أنه خلال الفترة( 1987_ 1993 _1994 ) ازداد نصيب الفرد من الإنفاق العام الاجتماعي بمقدار 14٪ بالقيم الحقيقية ، ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي ازداد بمقدار 10٪ خلال الفترة( 1985_ 1990) وحوالي ثلثي الانخفاض في الفقر يعود إلى النمو في متوسط الاستهلاك و البقية ترجع إلى التحسن في توزيع الدخل.[1]

***السودان:**

وبالنسبة إلى السودان لا يوجد تقديرات موثوقة يعتمد عليها في الدراسات المحايدة، حيث أن توزيع الدخل فيها قد شهدا تغيرا كبيرا في اتجاه عدم العدالة في التوزيع، وبذلك تكون السودان من الأقطار العربية القليلة التي ارتبطت فيها ظاهرة الفقر وظاهرة زيادة التفاوت في توزيع الدخل في ان واحد، ولاشك في أن عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد تضافرت لتفاقم الاوضاع، ومن هذه العوامل عدم الاستقرار السياسي ومشكلة الجنوب و المقاطعة الدولية للسودان و العوامل المناخية التي أدت إلى الجفاف أو الفيضانات على نحو متكرر.

[1]- عبد الرزاق فارس، مرجع السابق ذكره، ص 126 -127

## المطلب الثاني: الفقر والسكان:

### 1-عدد السكان في الوطن العربي:

يقدر إجمالي عدد السكان في الوطن العربي في عام 2000 بنحو 279 مليون نسمة ويقدر معدل النمو السكاني 2,3 ٪وهو ثاني أعلى معدل في العالم، وبالرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني في الوطن العربي إلا أنه قد تذبذب ما بين انخفاض وارتفاع طيلة العقود الثلاثة الأخيرة فقد انخفض من 3.4٪ ، في عام 1975 إلى 30٪ في عام 1985 و إلى 2.5 ٪ عام 1998 وإن أعلى معدل نمو سكاني قد بلغ لعام 2000/1999 نحو 5.79 ٪ في البحرين و أقل معدل نمو بلغ نحو 1 ٪ في الصومال و تشير الإحصاءات عموما إلى أن عدد الفقراء في الوطن العربي بلغ عام 1997 نحو 40٪ من إجمالي عدد السكان أي ما يقارب 90 – 100 مليون نسمة ونتيجة للازدياد المضطر في معدل النمو السكاني أدى إلى حدوث إخفاقات في مجالات تحسين مستوى المعيشة، ودعم برامج تخفيف الفقر وهذه الإخفاقات لم تقتصر على ذلك فحسب بل ساهمت في توسيع وتعميق الفقر وتقليل فرص العمل وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعدل الخصوبة فإنه قد ارتفع في الصومال فبلغ 7,2 وأقل معدل في لبنان 2,4 ، ومن المفيد أن نذكر إن أقل الدول العربية دخلا أعلاها في معدل الخصوبة، وهذا يعني أن الفقر و الخصوبة المرتفعة يدعم إحداهما الأخر، إذ أن مستويات الدخول المنخفضة لدى الفقراء من السكان تزيد الفرصة لتشجيعهم على رفع معدلات الخصوبة نحو الأعلى لأن الفقر يعني جعل الأطفال الأكثر عددا ضمانا أكبر للمستقبل ومصدرا جيدا للحصول على الدخل في الوقت الحاضر.[1]

[1]- عدنان داود العذاري، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر**، مرجع سبق ذكره ص104

**الجدول (1–2) : معدل النمو السكاني و معدل الخصوبة في أقطار الوطن العربي**

| القطر | معدل النمو السكاني ٪ (1999-2000) | معدل الخصوبة(1998) |
|---|---|---|
| الأردن | 2,3 | 3,6 |
| الإمارات | 2,84 | 3,4 |
| البحرين | 5,79 | 3,4 |
| تونس | 3,61 | 2,2 |
| الجزائر | 1,23 | 3,5 |
| جيبوتي | 2,55 | 5,2 |
| السعودية | 3,63 | 5,7 |
| السودان | 3,28 | 4,6 |
| سوريا | 2,49 | 3,7 |
| الصومال | 2,70 | 7,2 |
| العراق | 1,00 | 4,6 |
| عمان | 2,30 | 4,6 |
| فلسطين | - | 5,4 |
| قطر | 0,00 | 2,7 |
| الكويت | 2,02 | 2,8 |
| لبنان | 0,13 | 2,4 |
| ليبيا | 2,55 | 3,7 |
| مصر | 2,04 | 3,5 |
| المغرب | 1,70 | 3,0 |
| موريتانيا | 3,00 | 6,3 |
| اليمن | 3,34 | 5,8 |

**المصدر:عدنان داود العذاري ،قياس مؤشرات ظاهرة، مرجع سبق ذكره,ص106**

**2-الفقر بين الحضر والريف:**

وتتفشى ظاهرة الفقر في قرى العالم الثالث أكثر منها في المدن ففي عام 1991 بلغت نسبة سكان الريف من إجمال السكان في الوطن العربي بنحو 54٪ ، وبلغت أدنى نسبة في الكويت 3٪ وبلغت أعلى نسبة في اليمن ،السودان، مصر بنحو 74 ٪،67 ٪،55 ٪ من إجمال السكان على التعاقب، وتتجاوز هذه النسبة إلى نحو 40 ٪ في كل من الجزائر وسوريا والمغرب وموريتانيا بينما تتراوح ما بين 11٪و15 ٪في السعودية ولبنان وليبيا، ومع أن أفقر السكان في البلدان يعيشون في المناطق الريفية فإن أضعف السكان مناعة يعيشون في المناطق الحضرية على حافة الفقر، وذلك نتيجة النزوح من الريف إلى المدينة مما أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وزيادة الضغوط على الموارد المخصصة للتعليم والصحة والإسكان، نتيجة زيادة النفقات الاجتماعية لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان والتي كانت سببا للهجرة ونتيجة للزيادة المضطرة في السكان فإن التوزيع الهرمي للسكان أخذ شكل قاعدة كبيرة للهرم وتشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع نسبة الفئة العمرية دون 15 عاما في 12 دولة عربية إذ تراوحت في عام 1997 ما بين 40 ٪،49٪ من إجمالي السكان و تشير المؤشرات السكانية إلى انخفاض نسبة هذه الفئة بنحو 8 ٪ إلى13٪ عما كانت عليه في عام 1975في سبع دول هي (البحرين، قطر، الكويت، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان)نتيجة الانخفاض النسبي في معدلات النمو السكاني و الأثر الإيجابي لزيادة الوعي بين المواطنين وكذلك نتيجة لتوفر الخدمات الاجتماعية كالتعليم و الخدمات الصحية وتزايد مستويات تعليم المرأة ومشاركتها الاقتصادية .[1]

[1]-عدنان داود العذاري، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر**، مرجع سبق ذكره، ص107 -108

الجدول رقم (1–3): بعض المؤشرات الديمغرافية في الوطن العربي

| القطر | سكان الحضر و الريف كنسبة مئوية من إجمالي(1999) | | النسبة المئوية للسكان في المجموعات عمرية معينة(٪) ( 1997) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | حضر | ريف | أكثر من65 | بين15–65 | أقل من 15 |
| الأردن | 79 | 21 | 39,6 | 57,7 | 2,7 |
| الإمارات | 78 | 22 | 28,1 | 69,9 | 2,0 |
| البحرين | 92 | 8 | 31,1 | 66,9 | 2,8 |
| تونس | 65 | 35 | 32,8 | 61,6 | 5,6 |
| الجزائر | 60 | 40 | 37,9 | 58,4 | 3,7 |
| جيبوتي | 83 | 17 | 40,6 | 56,2 | 3,2 |
| السعودية | 85 | 15 | 71,7 | 55,5 | 2,8 |
| السودان | 33 | 67 | 43,3 | 52,8 | 3,9 |
| سوريا | 50 | 50 | 40,5 | 56,4 | 3,1 |
| الصومال | 27 | 73 | 47,7 | 49,8 | 2,5 |
| العراق | 74 | 26 | 41,4 | 55,6 | 3,0 |
| عمان | 82 | 18 | 35,8 | 62,8 | 2,4 |
| فلسطين | - | - | 47,0 | 44,5 | 3,5 |
| قطر | 92 | 18 | 25,5 | 73,1 | 1,4 |
| الكويت | 97 | 3 | 25,6 | 73,4 | 1,0 |
| لبنان | 89 | 11 | 33,2 | 61,2 | 5,6 |
| ليبيا | 87 | 13 | 40,0 | 57,0 | 3,0 |
| مصر | 45 | 55 | 37,7 | 58,9 | 3,4 |
| المغرب | 45 | 55 | 33,8 | 61,3 | 4,9 |
| موريتانيا | 56 | 44 | 45,0 | 51,9 | 3,1 |
| اليمن | 26 | 74 | 46,4 | 50,5 | 3,1 |

المصدر: عدنان داود العذاري، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص106

## المطلب الثالث: الفقر بين الصحة والتعليم:

### 1-الصحة:

يمكن تقسيم الدراسات عن الروابط بين الصحة والفقر إلى مجموعتين: الدراسات التي لديها توجه جزئي أو فردي يؤكد العلاقة التجربة شخصية للفقر والحالة الصحية الشخصية، وتلك ذات توجه كلي أو السكاني تؤكد العلاقة بين العيش في المجتمع مع توزيع غير متكافئ للدخل ونتائجه السيئة على الصحة السكان.

النتيجة الرئيسية للأبحاث الجزئية أو الفردية هي أن هناك علاقة قوية جدا بين دخل الفرد وصحة الفرد حيث يؤدي الفقر إلى انخفاض الحالة الصحية، من ناحية أخرى، وعلى المستوى الكلي أو مستوى السكان اختبرت الدراسات ما إذا كانت المجتمعات ذات نسب عالية لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لها نتائج صحية أسوأ، وفي هذا السياق ، يتم إعطاء ثلاث تفسيرات في الأدبيات لدعم هذه العلاقة، حيث تشير فرضية الدخل المطلق أن الحالة الصحية تزيد مع مستوى الدخل الشخصي ولكن بمعدل متناقص، وتؤكد فرضية موقف النسبية المرتبطة مع الدراسة الرائدة لويلكنسون أن هذا الموقف الفردي ضمن تسلسل هرمي اجتماعي هو المفتاح لفهم الصلة بين عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية و الصحية وتقوم فرضية الماديون الجدد أن عدم المساواة في الصحة تستمد خاصة من عدم المساواة في البيئة المادية مثل الطب ،النقل، الطب، التعليم، الإسكان، الحدائق العامة و الأنظمة الترفيهية.

يعيش معظم الأشخاص ذو الدخل المنخفض في أحياء فقيرة مكتظة وغير صحية، ومستوطنات عشوائية في مناطق حضرية، وبالتالي لا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.[1]

هؤلاء الأفراد ملزمون بالعيش في مستوطنات غير قانونية وغير رسمية لأنهم لا يستطيعون الدخول إلى الأراضي الرسمية وأسواق الإسكان وتقع المستوطنات الغير رسمية على الأراضي الهامشية مثلا على طول ضفاف الأنهار حيث تكون عرضة للكوارث الطبيعية فالأفراد الذين يعيشون في هذه الأماكن يخضعون لمعدلات أعلى

[1] – مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منطقة التعاون الإسلامي (تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية)**، مركز أنقرة2015، ص17 .

من الأمراض، ونتيجة لهذه المشاكل فإن لدى محدودي الدخل فواتير طبية مرتفعة ولديهم المزيد من أيام العمل الضائعة التي تكثف من أثار الفقر.

**2-التعليم:**

تم ترسيخ الرابط بين الفقر و الإنجازات الأكاديمية المنخفضة، حيث يؤثر الفقر على الصحة البدنية ورفاهية الأطفال، وبالتالي يحد من استعدادهم للنجاح أكاديميا واجتماعيا على حد سواء في بيئة المدرسة في العادة الأطفال الفقراء أكثر عرضة لخطر عدم الحضور إلى المدرسة أو تحقيق نتائج أكاديمية ضعيفة نسبيا مما يساهم في دائرة الفقر من خلال جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لهؤلاء الأطفال لانتشال أنفسهم من الفقر في المستقبل، وتشير الدراسات إلى أن أثار الفقر على تعليم الأطفال تتأثر أيضا بسلوك الأسرة، وفي هذا السياق فالأسر ذات الدخل المنخفض غالبا ما يكون التعليم محدود بالنسبة لها، ويحد من قدراتها على توفير بيئة محفزة تستجيب لاحتياجات أطفالهم ،وإلى جانب ذلك فالأسر التي تلقت تعليما ضعيفا مع مهارات ضعيفة في اتخاذ القرارات تعاني صعوبة أكثر في حماية أطفالها من أثار الفقر من الأسر التي لديها أفضل تعليم مع مهارات اتخاذ قرارات عقلانية علاوة على ذلك، فالفقر يسبب الانقطاع عن الدراسة، وفي هذا الصدد تحرم عمالة الأطفال التي تشير إلى استخدام الأطفال في أي عمل تحرمهم من طفولتهم وتتداخل مع قدرتهم على الالتحاق بالمدارس العادية، فغالبية ضحايا عمالة الأطفال هم من الأطفال الذين يعيشون في الفقر لأنهم يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية ولهذا السبب، فإنهم يضطرون للقيام بأي نوع من العمل من أجل الحصول على الثروة المالية التي تؤثر على الالتحاق بالمدارس.[1]

[1]- مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منطقة التعاون الإسلامي (تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية**، مرجع سبق ذكره، ص17

## المبحث الثالث: نظريات في تفسير الفقر:

الفقر ظاهرة قديمة حديثة، قديمة لان البشرية في تاريخها الطويل عانت من الحرمان الى حد المجاعات وحديثة لان الدراسات حول الفقر لم تتوقف الى حد الان ، وقد تبين ان الدراسات حول الفقر ما تزال جارية مما يدل على ان المختصين لم يتوصلوا بعد الى فهم الظاهرة فهما صحيحا، ناهيك عن وصف العلاج الشافي لها، وهذا ما يدعو الى القول ان الباب مازال مفتوحا للباحثين للمساهمة في فهم الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها.

### المطلب الأول: نظرية الحلقة المفرغة للفقر:

#### 1-الحلقة المفرغة للفقر:

تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية، إن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به و تنتهي به وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى إذ أن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقر هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع "الأغنياء" يمكنهم أن يدخروا ويستثمرون بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخول المنخفضة" الفقراء" أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر.

إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم وتبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل وتنتهي بانخفاض مستوى التعليم، وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي والتي تبدأ بانخفاض مستوى القدرة على العمل ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي.

**الشكل رقم(1.1): المخطط الأتي يبن حقيقة هذه الحلقة**

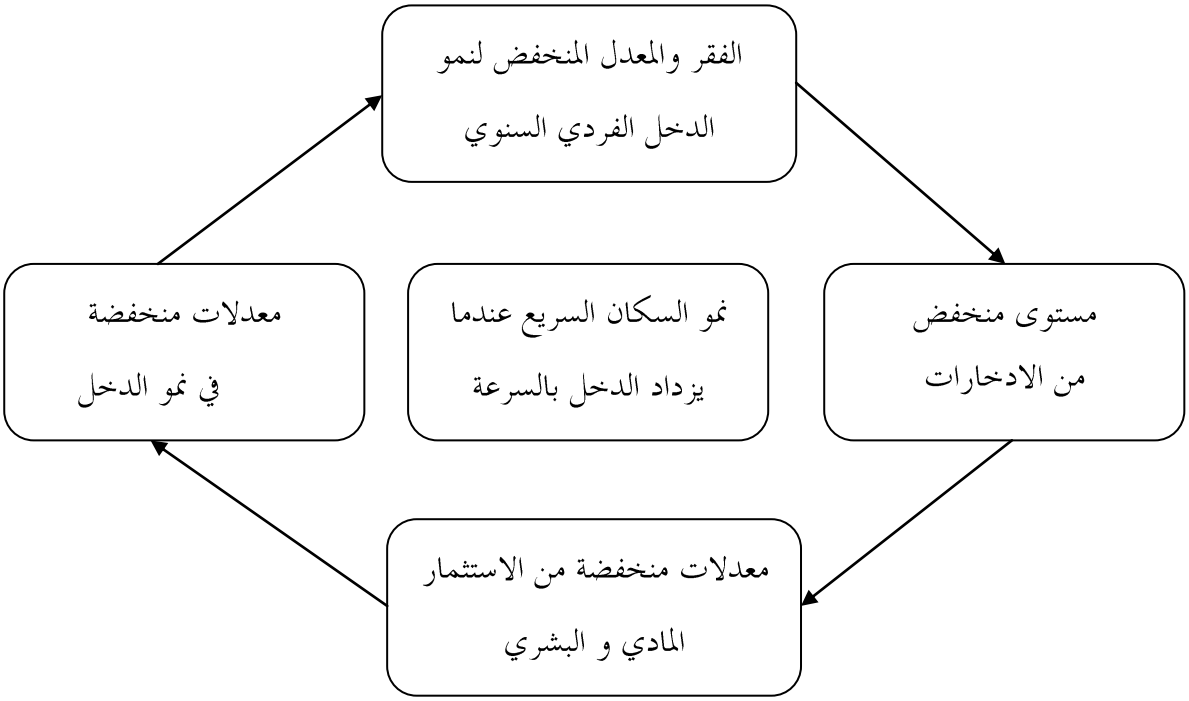


**المصدر: عدنان داود العذاري، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص38**

فالعلاقة بين الفقر ومستوى الاستثمار المتجلية في هذه النتائج سمة أساسية لنظرية الحلقة المفرغة وهي من النظريات التي تم صيغتها خلال العقود الماضية.

ولقد عبرا الأمريكي ذو الأصل الاستوني (رانا رنيركس) وهو أحد أشهر رواد اقتصاد التنمية في مؤلفه الشهير "مشاكل راس المال في الدول ناقصة التنمية" عن الحلقة المفرغة للفقر بانها "تتضمن مجموعة من الأشياء الدائرية لقوى تميل الى ان تعمل ويرتد فعلها الواحد على الاخر بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر"

كان رانا رنيركس يعتبر التخلف مرادفا للفقر على مستوى الاقتصاد الكلي ولذلك فقد لخص نظرية التخلف الاقتصادي في نموذج الحلقة المفرغة.

وقد إنتهى إلى أن الحلقة المفرغة للفقر تتجلى في المحافظة على الفقر وأن هذه الدائرة على المستوى الجزئي في أن الفقير قد لا يملك مالا لكي يتغذى وهذا ما يعرضه لسوء التغذية مما يجعله ضعيفا جسديا، ولذا

فإن طاقته الإنتاجية ضعيفة مما يجعله يتحصل على مداخيل ضعيفة وهذا يعني أنه سوف يبقى فقيرا وهكذا هي الدورة.[1]

## المطلب الثاني: النظرية المالثوسية في تفسير الفقر:

### 1-التفسير المالثوسي للفقر:

إن تزايد أعداد السكان له تأثير على ازدياد الفقر و السكان يشكل لب نظرية مالثوس والتي ترتبط ارتباطا قويا ووثيقا بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوي المعيشة في هذه البلدان، إذ تعد قضية السكان في البلاد المتخلفة من القضايا الاجتماعية الملتهبة في الوقت الحاضر، فالرؤية المالثوسية التي خرج بها روبرت مالثوس منذ أكثر من مئتي عام تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر و التي تخضع في نموها للمتتالية الهندسية (6,4,2 ,.....) أما الموارد الغذائية فإنها تخضع في نموها للمتتالية الحسابية(3,2,1,.....) و عليه فإن عدد سكان الأرض سيزداد بصورة أسرع من الغذاء اذ لم يعرقل نموه موانع، ومن ثم فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها فهي ترجع إلى مفهوم هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل زمان ومكان وفي كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان، يقول مالثوس "السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم و بسوء توزيع الملكية فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل و الغذاء للفقراء وليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل و الغذاء" أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم، إلا أن توقعاته لم تكن صحيحة، لأن المجاعة لم تحدث لافي المدن ولا في الريف ولا البوادي وإنما ارتفع سكان العالم إلى مليون نسمة يوم كتب كتابه "محاولة في مبدأ السكان" وازداد عدد السكان نحو مليوني نسمة في مطلع القرن العشرين بعد أن كان عدد سكان الأرض مليون نسمة في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن الحادي والعشرين أصبح سكان الأرض 6 ملايين نسمة، وهذا ما يثبت إن نظرية مالثوس خاطئة لأنه قياس على تكوينات القرن التاسع عشر في حين تناول جون روبار مالثوس نموذج مصيدة الفقر التي مفادها افتراض أن معدل نمو السكان هو دالة تابعة لمتغيرين هما: معدل وفيات الأطفال وهو مرتبط عكسيا بمستوى الدخل الفردي وكذا معدل الخصوبة المرتبط طرديا هو الاخر بمستوى الدخل الفردي مما يلاحظ هو عندما يكون

[1]-أعمر بوزيد أحمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر(حالة خميس مليانة)**، مرجع سبق ذكره، ص49

معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الدخل فإن الدخل الفردي التوازني سوف ينخفض ومن ثم فإن المجتمع سوف يقع في فخ الفقر[1]

**الشكل (1-2): مصيدة الفقر حسب (روبار مالثوس)**

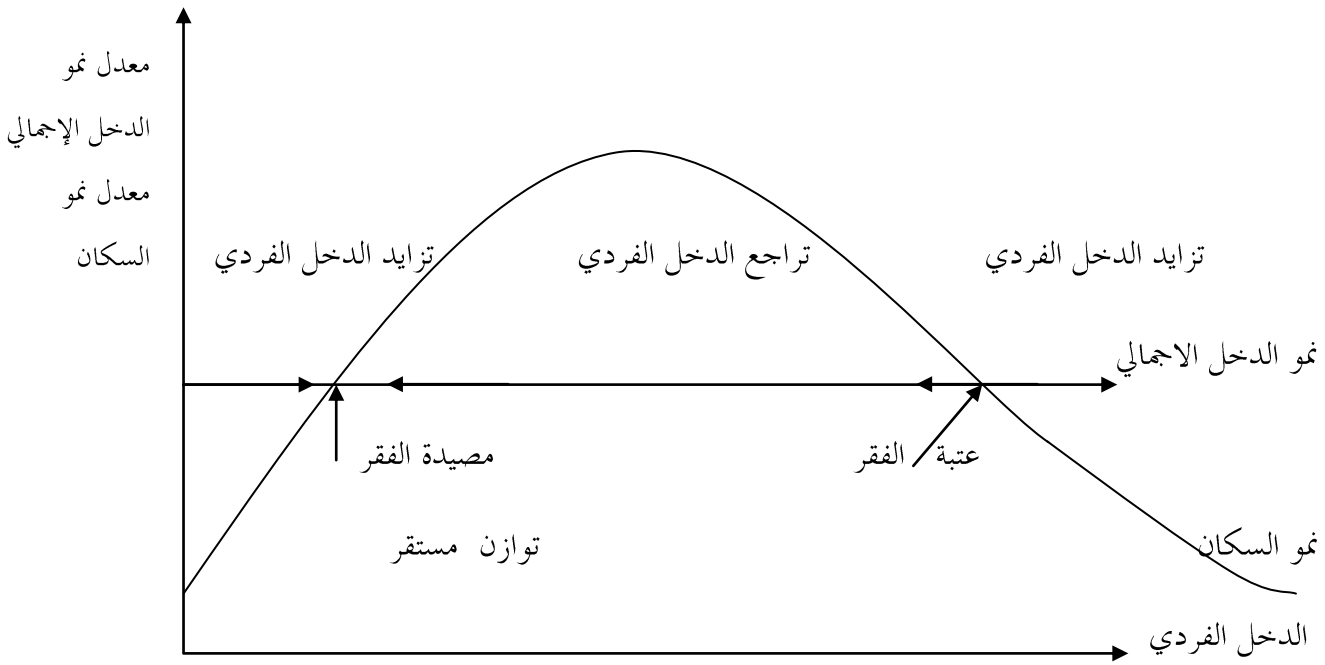


**المصدر: أعمر بوزيد أحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر (حالة خميس مليانة)، مرجع سبق ذكره، ص53**

## المطلب الثالث: النظرية الماركيسية لتفسير الفقر:

### 1-التفسير الماركسي للفقر:[2]

فسر ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية، تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، بحيث كانت أراءه وتحليلاته عن حدوث فقر العمال وأسبابه المتضمنة في كتاباته المتعددة وخاصة(الاقتصاد السياسي) وقد رأى أن السيطرة على قوة الإنتاج تؤدي إلى سيطرت الطبقة على الفائض الاجتماعي، والنسبة التي ينتجها العامل المنتج ويستولي عليها غير المنتج وأسلوب الاستلاء على منتجات العمل الإنساني والتي تتضمن الاستغلال exploitation ورأى ماركس أن

[1]-عدنان داود العذري، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر**، مرجع سبق ذكره، ص49

[2]-عدنان العذري، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر**، مرجع سبق ذكره، ص40

أحد مهامه ، الأساسية هي كشف الاستغلال الرأسمالي.....، فالعامل تم فصله عن وسائل الإنتاج، ووسائل الإنتاج ذات ملكية خاصة، لأقلية طبقية في الرأسمالية فمعظم الناس ، والذين لا يملكون وليس لهم وسائل الإنتاج، فبقاؤهم على قيد الحياة مرتبط ببيعهم لقوة عملهم لهؤلاء الذين يمتلكون وسائل الإنتاج....وفي قوة العمل الرأسمالية والتي تنخفض كسلعة تباع وتشترى (بالثمن) والمرتبات وعلى الجانب الأخر فإن السيطرة على وسائل الإنتاج تمنح الرأسمالية الامتياز لشراء قوة العمل من العامل الذي لا يملك غيرها، وهنا فإن التنمية الرأسمالية من جهة نظر(ماركس) تتم من خلال الطبقة البرجوازية التي تلعب دورا معجلا، أما الفلاحون والعمال فهم ضحايا لهذه الطبقة ، ومن ثم تصبح الطبقة الرأسمالية هي الطبقة الفائزة و المنتصرة، ويؤكد ماركس كذلك على أن مسار التطور الرأسمالي يؤدي بالعامل إلى الافتقار المستمر (فخضوع العامل لقوانين الإنتاج الرأسمالي للسلع يؤدي حتما إلى إفقاره، ذلك لأنه كلما ازداد العامل كدحا، ازدادت قوة الموضوع (الغريب) الذي ينتجه على الوقوف في وجهه، وازداد هو نفسه فقرا)، وتعد عملية (الإفقار) للعامل شرطا لوجود أسلوب الإنتاج الرأسمالي.....ويؤكد ماركس على ارتباط جيش احتياطي من العمالة الفائضة، وارتباطه بالفقر الفيزيقي الذي يفرض على شريحة كبيرة من الطبقة العاملة من قبل النظام الرأسمالي ،حيث يقول ماركس إن الرأسمالي(يمشي بخطى واسعة في المقدمة.....ويتبعه مالك قوة العمل بوصفه خادما، الأول عليه سيمات الأهمية وبسمة متكلفة ومظهر انكباب على العمل ، والأخر وديع مخلوع الفؤاد ،كمن يحمل جلده الى السوق وليس لديه ما يتوقعه هناك سوى أن يسلخ جلده) وهذه هي علاقة بين الرأسمالي العامل، علاقة بين مستغل و مستغل، علاقة بين الظالم ومظلوم، غني وفقير .

وهذا الوقت شهدت السبعينات والثمانينات القرن التاسع عشر هذا النوع من التقلبات الدورية في حركة النظام الرأسمالي مع ما كانت تحمله من مظاهر سيئة كالبطالة الواسعة، الفقر، الطاقات العاطلة، الخسائر والإفلاسات الكثيرة انخفاض تراكم رأس المال.

وعلى ذلك فكما رأى ماركس، فإن الفقر المطلق والفقر النسبي وجهان لحتمية توسع الرأسمالية والفقر للعمال هو نتيجة لغنى الرأسمالية نتيجة استغلاله للعمال وأخذ نتيجة عمله، والاختلاف والتغير في توزيع الثروة والملكية، إذ يرى ماركس أنه لا سبيل إلى محو الفقر إلا بمحو النظام الذي أكد على فقر العمال، حيث إن ما تعرض له العمال من استغلال سيؤدي إلى تطور البروليتاريا.... لتكون بداية الحدث الثوري وكما حطمت الرأسمالية النظام القائم قبلها..... فإن البروليتاريا ستحطم الرأسمالية.

**خلاصة الفصل الأول:**

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى تعريف الفقر وهو عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة كما أعطينا صورة واضحة عن مظاهره ومؤشرات قياسه، وإبراز أهم أنواعه سواء كان الفقر النقدي المرتبط بالدخل أو الفقر الإنساني المرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد، إضافة الى الربط بين ظاهرة الفقر والتخلف وهذا من خلال إبراز بعض العوامل المشتركة كمستوى التعليم، الصحة ،مستوى الدخل الفردي ،البطالة، السكن وغيرها وفي الأخير قمنا باستنتاج أهم النظريات المفسرة للفقر

# الفصل الثاني

# مفاهيم عامة حولا النمو الاقتصادي

**تمهيد:**

إن من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى المجتمعات الإنسانية الى تحقيقيها بكل الطرق سواء تلك المتقدمة او النامية هي تحسين المستوى المعيشي لأفرادها، وزيادة رفاهيتهم وهذا لا يتم الا من خلال تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، التي لا يمكن تصورها دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي باعتباره مقياس لرفاهية المجتمع وهو من بين اهم المؤشرات التي تفرق بين تخلف المجتمعات وتقدمها، والذي يستهدف في النهاية تجاوز حالة التخلف التي تعيشها هذه الدول وتحقيق التقدم من اجل توفير حياة أفضل فيها.

ومن خلال ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث الاتية:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالفقر.

## المبحث الأول: النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي في أي بلد ذو أهمية بالغة في ارتفاع الناتج (الدخل) وبالتالي رفع مستويات المعيشة للجماعات الفقيرة في دولة ما، وهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أحد اهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها.

### المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي و انواعه:

#### 1-تعريف النمو الاقتصادي:

*النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبرا فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.[1]

*يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فانه يتعين التأكيد على:

-ان النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، بل لابد ان يترتب عليه الزيادة في دخل الفرد الحقيقي.[2]

*يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للفرد وبالتالي فان أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو اقتصادي يعرف بانه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

*يمكن تعريف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في القدرات الإنتاجية للبلد، نتيجة لزيادة عدد او تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية او تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج، ومن الممكن ان يتحقق نمو الناتج الكلي

---

[1]- احمد يوسف دودين، **اساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي** ،الأكاديميون للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى 2014 ص 153

[2]- محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية** ، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية 2003، ص 69

[3]-عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 76

في اقتصاد ما بفعل أسباب عديدة منها:[1]

- نمو السكان الذي يؤدي الى زيادة عرض العمل.

- تراكم راس المال بواسطة الادخار والاستثمار.

- اكتشاف الموارد الإضافية.

- التقدم التكنولوجي.

*النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومستوى الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي على عدد السكان، فهو يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا لا يعني حدوث زيادة في الدخل الكلي او الناتج فقط وانما يتعدى ذلك حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد، ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي وهذا لا يحدث الا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل نمو السكان ومما سبق يمكن القول ان:[2]

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الكلي–معدل النمو السكاني

***التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية:**

ان حدوث النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث التنمية بهذا المعنى الواسع، وبيان ذلك كالتالي:[3]

–النمو الاقتصادي يشير الى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية.

–اما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

[1]–كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص 281

[2]–عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 11

[3]–جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل الى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص 30، 31

## 2-أنواع النمو الاقتصادي:

***النمو الطبيعي:** ان النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد ظهرت ظاهرت النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع الى مجتمع الراس مالية، وتتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر الى أربع عمليات:[1]

– **العملية الأولى:** هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة الى الصناعة اليدوية فالصناعة الالية الكبرى.

– **العملية الثانية:** هي عملية التراكم الاولي لراس المال، في بادئ الامر كان رمزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة، ليتحول بعد ذلك الى الصناعة.

– **العملية الثالثة:** هي عملية زيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه بل بهدف المبادلة في السوق، ثم ومن خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك وهذا دفع الى نمو المجتمعات تاريخيا.

– **العملية الرابعة:** وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي بمعنى ان يتشكل السوق المحلي حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع.

***النمو العابر او غير مستقر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وانما يتصف بكونه ناتج عن الظروف الطارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث ان تزول ويزول معها النمو الذي احدثته ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة للتطورات المفاجئة والمواتية في التجارة الخارجية وهو يحصل في إطار البنى الاجتماعية والثقافية جامدة لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من الاثار المضاعفة المعجلة ويؤدي في أحسن حالته الى نمو بلا تنمية.[2]

***النمو المخطط:** هو ان النمو الذي حصل نتيجة لعملية التخطيط الشاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، غير ان قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين

[1]-مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011، ص 7

[2]- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 9

مع تلك الخطط وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمرا خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول الى نمو مضطرب وبالتالي يتحول الى تنمية اقتصادية.

## المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وفوائده:

### 1-قياس النمو الاقتصادي:

***طريقة القيمة المضافة:** تعرف القيمة المضافة على انها:"ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج"، اما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي-قيمة المنتجات الوسيطة

حيث ان:

-**المنتجات النهائية:** هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات او المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

-**المنتجات الوسيطة:** وهي المنتجات المستهلكة عند استخدمها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات الوسيطة في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث انه تبعا لهذه الطريقة يكون الناتج الداخلي الخام يساوي مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي أي أن الناتج الداخلي الخام هو اجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لان ذلك يؤدي الى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.[1]

***طريقة الدخل:** يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي ويمكن تقسيم معيار الدخل الى ثلاث مؤشرات:

[1]-بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009**، مذكرة الماجستير، قسم علوم التسيير، الجزائر 2010، ص 75

–**الدخل القومي الكلي:** هو اجمالي الدخول المكتسبة من انتاج السلع والخدمات في الدولة خلال السنة، كما يعرف على انه مجموع السلع والخدمات التي انتجت باستثناء السلع الوسيطة التي تستخدم في انتاج السلع الأخرى وبالتالي يقاس نصيب قطاع ما لأحد مكونات الناتج القومي الإجمالي مثل الصناعة او الزراعة بالقيمة المضافة التي أسهم بها هذا القطاع وتشير القيمة المضافة الى الإضافة الى قيمة الناتج في مرحلة معينة من الا نتاج ولكن زيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل اكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني بضرورة تخلفا اقتصاديا عند نقص السكان بمعدل اكبر، وبالتالي يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس عدد أفراد البلاد.

– **الدخل الكلي المتوقع:** يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل القومي المتوقع وليس الدخل الفعلي فيمكن ان يكون لدولة موارد كاملة مع توفر الإمكانيات اللازمة للاستفادة من ثروتها، بالإضافة الى ما بلغته من التقدم.

– **معيار متوسط الدخل الفردي:** يعد من اهم المؤشرات لدى المفكرين الاقتصاديين، فاذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعا يعتبر البلد متقدما، والعكس بالنسبة لانخفاض الدخل الفردي، ويقاس النمو مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:[1]

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

*__طريقة الانفاق:__ يتساوى اجمالي الانفاق بالضرورة مع اجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي وتفسير ذلك ينطبق من أساس ان أي عملية إنفاق، أي شراء سلع او خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف هو البائع حيث يكون هذا الانفاق هو نفسه دخل وبالتالي بما ان الانفاق يساوي الناتج الداخلي الخام فان:[2]

الناتج الداخلي الخام = الانفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي: $Y=C+I+G(X-M)$

[1] –بوشنافة يوسف، **أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2011**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة تيارت2013، ص 30 .

[2] –بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر2001–2009)**، مرجع سبق ذكره، ص 76

Y : يمثل الدخل الوطني.

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

G : إنفاق القطاع الحكومي.

(X-M) : يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

**2-فوائد النمو الاقتصادي:**

من اهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:[1]

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والارباح والدخول الأخرى.

- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الامن الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون ان يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.

- التخفيف من مشكلة البطالة.

## المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي وتكاليفه:

**1- خصائص النمو الاقتصادي:** للنمو الاقتصادي عدة خصائص نذكر منها:

***المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:**

مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1770 الى غاية الوقت الحالي بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 200 سنة الماضية نحو

[1]-بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2009،ص76

2%،1% بالنسبة للنمو السكاني و 3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و 72سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية، وكذلك تضاعف معدل النمو السكاني من 4 الى 5 مرات، وكذلك تضاعف معدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي من 40 الى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر.

***المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:**

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل والزيادة في اجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج فقد اكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي ان اجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج، وقد اظهرت دراسات أخرى ان معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% الى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.[1]

***الامداد الاقتصادي الدولي:**

هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات، فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة، بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر وأيضا فتحت الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة، ففي القرن التاسع العشر وبداية القرن العشرين كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل: افريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من اسيا وامريكا اللاتينية الامر الذي أدى الى التوسع الاقتصادي لدول الشمال، وذلك من خلال الحصول على المواد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق للتصدير امام منتجاتها في تلك المستعمرات.

[1]– وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها** ، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2014، ص 10، 11

***الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:**

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبرا القرنين الماضيين نجد ان هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل اقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من80 % من الناتج العالمي، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة وتبقى الفجوة متجهة الى التوسع أكثر فأكثر.[1]

## 2-تكاليف النمو الاقتصادي:

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة التضحيات والاضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، ومن بينها نذكر:

- كلما زادا معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة الى انتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الإنتاج في المستقبل.

- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي الى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.

- نقص الاستقرار الاقتصادي بسب التقلبات في الفعليات كالبطالة الجزئية والتكنلوجيا... ويرجع السبب في ذلك الى ان عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منظمة وغير مستقرة.

-كلما زادا معدل النمو الاقتصادي زادا معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.[2]

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها** مرجع سبق ذكره، ص 12

[2]-بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)**، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11

## المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

عرف النمو الاقتصادي باعتباره اهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي، اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الاطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال ابراز عوامله ومحدداته، وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور العقبات الزمنية، فالاقتصاديون يعملون دوما على مقارنة الحاضر والمستقبل وذلك يعني ان التطلع الى مستقبل اقتصادي احسن هو الذي يدفع الى تطور نظريات النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية:

#### 1-نظرية ادم سميث:

لقد عارض ادم سميث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى بمدا التخصص وتقسيم العمل ويرى ان الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، يأتي ادم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلات التنمية الاقتصادية، لذلك فانه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وان كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه ومن سماتها:[1]

***القانون الطبيعي:** اعتمد ادم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فانه يعتبر كل فرد مسؤول عن سلوكه وان هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد اليه السوق، فان كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان ادم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة او التجارة.

***تقسيم العمل:** يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى ادم سميث حيث تؤدي الى أعظم النتائج في القوة المنتجة للعمل.

***عملية تراكم راس المال:** يعتبر سميث التراكم الراس مالي شرطا ضروري للتنمية الاقتصادية ويجب ان يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الافراد على الادخار ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

[1]- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 12

***دوافع الرأسماليين على الاستثمار:** وفقا لأفكار سميث فان تنفيذ الاستثمارات يرجع الى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح، وان توقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمارات السائد بالإضافة الى الأرباح الفعلية المحققة.

***عناصر النمو:** وفقا لأدام سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الاعمال، ويساعد على ذلك ان حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء الى توسيع أعمالهم مما يؤدي الى زيادة التنمية الاقتصادية.

***عملية النمو:** يفترض ادم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فبالرغم من ان كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال انتاجي معين الا انهم يشكلون معا شجرة كآكل.[1]

## 2-دافيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو من بين أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية الذي عمل على تعميق اراء وأفكار هذه المدرسة، وجعلها أكثر متانة وقوة وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية وما الى ذلك، ونشر اراءه في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، وبخصوص أبرز اراء ريكاردو في ذات الصلة بعمليات النمو فانه يرى بان الزراعة تعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية، و لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك، ويحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاث مجتمعات رئيسية ومن العلاقة التي تنشأ نتيجة التوزيع النسبي للدخل على هذه المجموعات الثلاث وهي:[2]

***الرأسماليون:** يعتبر دور هؤلاء مركزي و اساسي في عملية النمو اذ انهم يوفرون راس المال الثابت للعمليات الإنتاجية، ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات هذه العمليات (راس المال المتداول) وذلك من خلال سعيهم لتحقيق الربح واندفاعهم لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، فانهم يعملون على تكوين راس مال والتوسيع فيه وهذا يضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو، وفي إطار اندفاعهم هذا فانهم يندفعون باتجاه توزيع الموارد على استخدامات مختلفة بالشكل الذي يحقق اعلى كفاءة ممكنة وبذلك يسهمون في تحقيق النمو ايضا.

[1]- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)**، مرجع سبق ذكره، ص 13

[2]-فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2002، ص 110

***العمال:** وهذه هي المجموعة الأكثر عددا في المجتمع ولكنها لا تمتلك وسائل انتاج ومعداته وتعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية، ويطلق عليها اجر الكفاف أي الاجر الذي يكفي لعيش العامل وعائلته ويسمح للعامل بالاستمرار في ممارسة العمل، لان زيادة الجور فوق هذا المستوى تؤدي الى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يقود الى اتجاه الأجور نحو الانخفاض وصولا الى مستوى اجر الكفاف، في حين انخفاض الأجور دون ذلك يؤدي الى انخفاض السكان وقلة عرض العمل بما يؤدي الى اتجاه الجور نحو الارتفاع وصولا الى اجر الكفاف.

***ملاك الأراضي:** وهؤلاء يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام أراضي مملوكة لهم، وان زيادة السكان وتكوين راس المال يؤدي الى زيادة الندرة في أكثر الأراضي خصوبة، وبذلك ينشأ الريع نتيجة ندرة الأراضي الخصبة قياسا بالحاجة اليها نتيجة زيادة السكان والتجمع الرأسمالي، الذي يحصل عليه ملاك الأراضي وبذلك فان الريع ينشأ نتيجة الالتجاء الى الأراضي الأقل خصوبة او استثمار الأرض المشغلة بكثافة.

**3-نظرية روبرت مالتوس:**

تتلخص هذه النظرية التي ظهرت سنة 1798 ان المتاعب الاقتصادية الفقر والحروب والمجاعات سببها الزيادة السكانية، وعدم تناسب معدل المواليد مع الموارد الغذائية الازمة لحياة الانسان، وقد بنى هذه النظرية على جملة من الفرضيات:[1]

- الطعام الضروري لكل فرد.

- الغريزة الجنسية ضرورية لبقاء الانسان.

- ان قدرة الانسان على التناسل أكبر من قدرة الطبيعة على إعطاء موارد اقتصادية فالموارد الاقتصادية تتزايد بمتتالية حسابية1،2،3،4 وعدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية 2،4،8،16 وان كل جيل يتضاعف بعد 20 سنة ومن هنا فان السكان سيواجهون مشكلة الغذاء عاجلا او اجلا.

واقترح جملة من الحلول وهي:

- ان الانسان يختص بقوة فكرية وعقلية فعلية بحفظ النفس والعفة.

- سن التشريعات التي تحد من الزواج المبكر (تأخير سن الزواج).

[1]- خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014، ص 31، 32

- عوامل الطبيعة مثل الحروب والجفاف.... الخ.

## المطلب الثاني: نموذج جوزيف شومبيتر، وجيمس ميد، وسولو:

### 1-نموذج جوزيف شومبيتر:

يقوم هذا النموذج في النمو الاقتصادي على أساس ان المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على اقصى ربح ممكن، يشعل المنافسة بينه وبين الاخرين ولذا فان النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد، يفترض شومبيتر اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة، وفي حالة توازن ستاتيكي وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف هذه الحالة باسم التدفق النقدي ومن خصائصها:[1]

***الابتكارات:** وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في ادخال أي منتج جديد او تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: ادخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إقامة منضمة جديدة لأي صناعة.

***دور المبتكر:** خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر ارصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

***دور الأرباح:** ووفقا لشومبيتر فانه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد اباح.

***العملية الدائرية:** طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي الى زيادة الدخول النقدية والاسعار، وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبرا الاقتصاد ككل وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فان الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

[1]-سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)**، مرجع سبق ذكره، ص 17، 18

## 2-نموذج جيمس ميد:

يعتبر جيمس ميد من أنصار النيو كلاسيك الى ابعد مدى وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفرات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغير، وقد افترض ان هناك منتجا واحد يمكن انتاجه اما لتكوين راس المال او الاستهلاك وان هناك ثلاث عوامل للإنتاج هي راس المال( $K$) العمل($L$)، الأرض($R$)، مع الزمن($t$)، إضافة الى ضروريات أخرى يمكن اختصار أهمها في النقاط التالية:[1]

- الاقتصاد مغلق مع وجود منافسة تامة في الأسواق.

- كل السلع (استهلاكية او راس مالية) يتم انتاجها محليا.

- افتراض ثبات نسبة الاهتلاك السنوية للآلات.

- تشابه الماكينات والآلات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لراس المال.

انطلق ميد في نموذجه من ان الزيادة في اي عنصر من عناصر دالة الإنتاج او في تركيبته من عناصرها سيؤدي الى زيادة في الإنتاج بكميات غير محدودة وهذا عندما تكون الأرض هي العنصر الثابت، بينما يتغير العمل وراس المال بالزيادة مع وضع الزمن كعامل بديل عن التقدم التقني، ولقد توصل الى ان الإنتاج في النموذج النيوكلاسيكي يمكن ان يعبرا عنه بصيغة معدلات نمو مختلف عوامل الإنتاج وفق المعادلة التالية:[2]

حيث $\frac{\Delta Q}{Q}$ :تمثل النمو السنوي في الإنتاج او الدخل

$\frac{\Delta K}{K}$ : تمثل معدل النمو السنوي في راس المال.

$\frac{\Delta L}{L}$ : تمثل معدل النمو السنوي في العمل.

$\frac{\Delta q}{Q}$ : تمثل معدل التغير في الإنتاج الحاصل من التغير التقني.

$\frac{VK}{Q}$ : تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لراس المال.

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات نماذج واستراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص107، 108 .

[2]- إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع السابق ذكره، ص109-110

$\frac{WL}{Q}$ : تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل.

حيث ان النمو الاقتصادي حسبه انما يتشكل من حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة لراس المال بمعدل نمو تكوين راس المال يضاف الى ذلك حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل بمعدل نمو القوة العاملة ضافة الى التغير التقني.

**3-نموذج سولو:**

من خلال نموذج سولو، تم دراسة حركية النمو الاقتصادي المتوازن عند الاستخدام التام لراس المال العمل حيث تمثلت فرضيات النموذج فيما يلي:

***فرضيات النموذج:**

فرض سولو الفرضيات التالية:

-الإنتاج دالة لعنصري العمل وراس المال $Y=F(k.l)$

-الإنتاجية الحدية $F'>0$ موجبة.

-تناقص الغلة أي ان المشتقة الثانية اقل من الصفر $F"<0$

-ان العمل ينمو بنسبة ثابتة $(n)$

كما يفترض سولو ان الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب $S$ لنسبة الادخار، فان الزيادة في راس المال ب $dk(T)$ وان عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته $n$ بالإضافة الى ان سوق العمل في توازن على المدى الطويل، ومنه فان المتغيرة $L$ تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dF(T)dT=nLT$ واذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل $AT$ بزيادة أسية $e^{\lambda T}$ فان الزيادة الحدية من راس المال تكون كالاتي:

$$\frac{dkT}{dT} = SF(K_T)-(nF\lambda)K_T \ldots\ldots (II.1)$$

***عرض النموذج:** [1]

**-دالة الإنتاج:** تتمثل في المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج $(Y)$، راس المال $(K)$ العمل$(L)$

[1]- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2013، ص86،87

ومردودية العمل( A) اذ تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y=F(KT,LT,AT)$$

حيثT تمثل الزمن.

من خصائص هذه الدالة هو ان الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، ويتغير الإنتاج في الزمن وفقا لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها ذلك بواسطة كميات معطاة من راس المال والعمل والتي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، اما الجداء AL يعبر عن العمل الفعلي ويطلق على A بالتقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بانه حيادي، اذ يجب ان تكون النسبة $\frac{K}{L}$ ثابتة وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل بناء على المعطيات التجريدية، وكذلك من خصائص دالة الإنتاج ان الإنتاجية الحدية لعنصري العمل وراس المال تؤولان الى الصفر اذا ما ألا عنصر العمل وراس المال (على التوالي) الى ما لانهاية، وتؤولان الى ما لانهاية اذا ما ألا عنصر العمل وراس المال (على التوالي) الى الصفر أي:

يفترض نموذج سولو ان الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب S لنسبة الادخار، فان الزيادة في راس المال تكتب كما يلي:[1]

$$dk\ (T)\ dT= SY\ (T)$$

وإذا افترضنا ان عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n إضافة الى ان سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فان المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها كالاتي: $dL(T)dT=nL(T)$

إذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(T)$ بزيادة اسية $e^{\lambda T}$ فان الزيادة في راس المال للفرد تكتب كالاتي:

$$dk(T)dT=SF[(K(T)]-(n+\lambda)k_{(T)}$$

ومنه فان نمط النمو النظامي يعرف بالقيمة *Kحيث $SF(K^*)=(n+\lambda)K^*$

فنكون بصدد الحالة النظامية عند ما تنمو عدة متغيرات بمعدل ثابت أي: $(dKT/dT=0)$

[1]- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص89،88

***القاعدة الذهبية لتراكم راس المال:**

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، حيث بالنسبة لكل دالة انتاج ذات قيم n و $\lambda$ معطاة، يرجو قيمة واحدة $k^*>0$ توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل ادخار S وإذا رمزنا لها ب $k^*(S)$ مع $dK^*(S)/dS=0$ وعليه فان مستوى الحالة النظامية لاستهلاك الفرد هو: $C^*=(1-S)+(K^*(s))$

مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى ب:

$$Cor=F(Kor)-(n+\lambda$$

حيث Kor تمثل قيمة $K^*$ التي ترافق القيمة العظمى ل$C^*$ .

وإذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فان القيمة العظمى المستهلكة هي Cor.

***نتائج نموذج سولو:**

من خلال هذا النموذج يمكن استخلاص ما يلي:(فيما يتعلق بالتوازن على المدى الطويل):

-نسبة راس المال على العمل : الإنتاج والاستهلاك للفرد تثمر بالمقدار $\lambda$.

-المتغيرات على مستوى (راس المال، الإنتاج والاستهلاك) تنمو بمعدل $n+\lambda$.

-معدل الاجر $[F(K^*)-K^*F(K^*)]$ $e^{\lambda T}$ ينمو بمقدار $\lambda$.

-مردودية راس المال تساوي $F(K^*)$ وهي ثابتة.

**المطلب الثالث: نموذج هاردو–دومار، سولو–سوان:**

**1–نموذج هاردو–دومار:**

لقد ركز نموذج هاردو– دومار على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية الا ان هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات راس المال، ويؤكد النموذج بانه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى من الضروري ان ينمو

الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لخزين راس المال، ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:[1]

-ابتداء هناك توازن الاستخدام الكامل.

-الاقتصاد المغلق.

-ان الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

-الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا.

-معدل راس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا.

-المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.

-الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

وهذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل الافتراضي الأساسي للنموذج هو ان الإنتاج يعتمد على كمية راس المال(K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وان معدل النمو في الناتج $\left(\frac{\Delta y}{y}\right)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها $(\Delta S/\ \Delta y)$ وكذلك معامل راس المال/الناتج ورمزها (k/y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي:[2] $\frac{\Delta S}{\Delta Y}=\frac{S}{Y}$=S

حيث ان (S) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فان الادخار يساوي الاستثمار أي S=I وبذلك فان: i=I/Y

حيث(i) هي معدل الاستثمار، وان الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين راس المال أي ان: $I=\Delta K$

والمعامل الحدي لراس المال /الناتج يساوي(K) أي ان:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = K\,\frac{I}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y}$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى2007، ص74

[2]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، مرجع سبق ذكره، ص75،76

$$\Delta Y = \frac{I}{K}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/y}{K}$$

وعليه فان معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لراس المال/ الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = \frac{S}{K}$$

حيث ان: g تمثل معدل نمو الناتج

S: معدل الادخار ، k : المعامل الحدي لراس المال/ الناتج

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل اليها النموذج والتي تقول ان معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لراس المال/الناتج، ومن المعادلة المذكورة فان معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لراس المال/الناتج ومعدل نمو الناتج إذا كان على النمو ان يكون مستقرا، ومن هنا فان معدل النمو يمكن ان يزداد اما خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، او بتخفيض معامل راس المال/الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لراس المال).

## 2-نموذج سولو-سوان:[1]

يعتبر نموذج سولو النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي اسهاما حمل بذور التطوير النظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الامر الذي أدى الى حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد ويقوم النموذج على توسيع إطار نموذج هاردو-دومار عن طريق ادخال عنصر انتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي الى معادلة النمو الاقتصادي وقد قام سولو بدراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل لراس المال والعمل انطلاقا من دالة الانتاج $Y=F(k.L)\ldots\ldots(1)$

K=راس المال L : العمل

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008، ص57،58

فان $F'>0$ المشتقة الأولى موجبة.

و $F"<0$ المشتقة الثانية اقل من الصفر والتي تعني تناقص الغلة، وان الادخار $E=SY\ldots(2)$

وأن نسبة من الناتج ستدخر وتستثمر أما $n$ فإنها نسبة نمو العمل.

$$K^{\bullet}=Sy\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$K^{\bullet}=SF(K.L)\ldots\ldots(4)$$

وبما أن $F$ دالة متجانسة ومن الدرجة الأولى يمكن كتابة:

$$K^{\bullet}=SF\left(\frac{K}{L},1\right)\ldots.(5)$$

وباعتبار ان راس المال للفرد يساوي $K=\frac{K}{L}$ فان:

$$\frac{K'}{L}=SF(K)\ldots\ldots(6)$$

$$K=k/L\Rightarrow\log(K)=\log(K)-\log(L)$$

$$\Rightarrow k^{\bullet}/K=k^{\bullet}/K-L^{\bullet}/L$$

فان:

$$K^{\bullet}=SF(K)-K\frac{L^{\cdot}}{L}\ldots\ldots\ldots(7)$$

وقد افترض سولو ان معدل الزيادة في اليد العاملة $\frac{L^{\cdot}}{L}$ ثابتة تقدر ب $n$

$$K^{\bullet}=SF(k)-nK\ldots\ldots(8)$$

ويحسب تراكم راس المال بتخفيض $\delta k$ من المعادلة رقم $(3)$ وتصبح معادلة النمو:

$$K^{\bullet}=SF(K)-(n+\delta)K\ldots\ldots..(9)$$

حيث ان $\delta$ معدل اهتلاك راس المال.

وتعني المعادلة رقم (9) ان نسبة راس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل:[1]

-الاستثمار للفرد والذي تؤدي الزيادة فيه الى ارتفاع نسبة راس المال للفرد.

-معدل اهتلاك راس المال للفرد sK الذي تؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة راس المال للفرد.

-معدل اهتلاك راس المال للفرد nK والذي تؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة راس المال للفرد.

أما النمو الاقتصادي على المدى الطويل فيكون مستقرا في حالة نمو عوامل الإنتاج بمعدل ثابت، ويمكن ملاحظة الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في راس المال مساويا للصفر وكلما كانت نسبة راس المال اقل من الحالة المستقرة كلما كان معدل النمو الأكبر.

ويرتكز هذا النموذج على فرضية استخدام المزيد من عنصري العمل وراس المال طالما ان التكاليف الحدية اقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، حيث نجد ان نموذج النمو النيو كلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة (تناقص العوائد) وراس المال، ونظرا لافتقار الدول النامية لعنصر راس المال مقارنة بالدول الصناعية، فان الإنتاجية الحدية لراس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الامر الذي من شانه تحفيز انتقاله من الدول ذات الوفرة الى الدول النامية في شكل استثمارات اجنبية.

**الشكل (2-1) : النمو الاقتصادي مع التقدم التقني الخارجي**

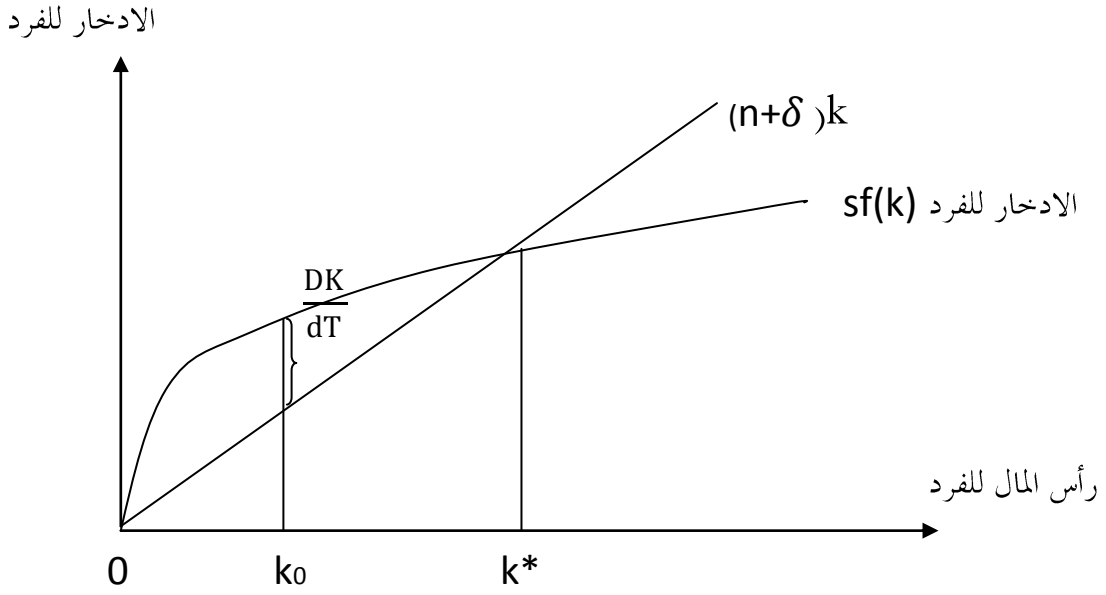


**المصدر : رفيق نزاري الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي دراسة حالة تونس ، الجزائر ، المغرب ، مرجع سبق ذكره،ص82.**

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ، الجزائر، المغرب** ، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره ص59

استطاع سولو بناء نموذج لقياس النمو، أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو حيث تم توظيف عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الإنتاج وقد قام بصياغتها على الشكل التالي:[1]

$$YA(K.L.F.Z)$$

Y: تشير الى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K: تمثل راس المال المحلي.

L: تشير الى عنصر العمل.

F: تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

A: تمثل كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

Z: تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات.

و أكد النموذج على أن التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، كما أوضح ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي في الآجل القصير ويرفع من معدله ومن ثم يتباطأ هذا النمو وذلك لسببين مختلفين:

– تصاعد حصة العامل الواحد من راس المال (أي نسبة ) وهبوط الناتج الحدي لراس المال تاركا معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل دون تغير كما تم التوصل في احدى نتائج الدراسات الى ان العمل غير المدرب فسرب13% وراس العمل البشري بنسبة 45% ومن هناك تبرز أهمية راس المال البشري في تلك الدراسات والذي أعطاه سولو قدرا من الاهتمام وفي هذا السياق تم تطبيق النموذج على مجموعة من الدول من بينها تايوان مع الاخذ بالتقدم التكنولوجي والاستثمار في راس المال البشري، وكانت النتائج ان ترتب على زيادة الاستثمار في راس المال البشري، حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي وان مساهمة كل من راس المال المادي والبشري في زيادة الدخل كانت 32% و29% على التوالي وهذا بعد استعمال دالة الإنتاج كوب دوجلاس.

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب** ، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص60

## المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر:

إن النمو الاقتصادي القوي والمستمر في الدول النامية من شأنه الاسهام بشكل كبير في الحد من الفقر حيث توصل التقرير الذي أعدته الحكومات المانيا وفرنسا وبريطانيا الى ان نموا بمقدار 1% من اجمالي الناتج المحلي للدولة يترجم الى خفض الفقر قدره 71% من نسبة الفقر، حيث ان قدرة النمو الاقتصادي على الحد من الفقر لا يمكن انكارها اذ انه يجب تعزيز قدرة الفقراء على الانخراط في عملية النمو، وان الاستمرار في النمو الاقتصادي عنصر جوهري في التغلب على الفقر.

### المطلب الأول: تيارات تفسير علاقة النمو الاقتصادي بالفقر:

#### 1-حسب اللبراليين:

إن تفسير اللبراليين لعلاقة النمو الاقتصادي بظاهرة الفقر يدور حول فكرة جوهرية مفادها: "الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على الفقر"، يتحقق ذلك حسب رأيهم بألية تقود في نهاية المطاف الى توزيع ثمار النمو الاقتصادي على الافراد داخل المجتمع، ولكن ذلك يتم دون انكار ان بلوغ هذه النتيجة يمر بمرحلتين انتقاليتين نوضحهما فيما يلي:[1]

***زيادة الثروة:**

عندما يزداد الانتاج الكلي لاقتصاد ما سيزداد معه حجم الثروة الكلية القابلة للتوزيع على افراد المجتمع، وهي العلاقة الميكانيكية بموجبها يزداد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بما يعمل على انتشال العديد من وهدة الفقر، ولكن الواقع عادة ما يظهر ان هذه ا أفضل نتيجة يمكن تحقيقها، نظرا لان مستوى الفقر قد يبقى ثابتا باعتبار ان توزيع الثروة لم يكن من نصيب الفقراء.

***تغير القيم:**

يتم توجيه طريقة تقاسم الثروات والمنافع لصالح القلة المحرومة من خلال تغير القيم المحدث من خلال النمو، فاحسب Inglehart عندما ينتفع السكان بعامل النمو الاقتصادي يعمدون الى تغير مطالبهم فبحكم احتياجاتهم المادية التي تمت تلبيتها، لا تستحسن الزيادة في الدخل بقدر استحسان تحقيق الفارق النوعي في

[1]- عبد الله الحرتسي حميد، **النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التفعيل في أفاق 2005)** ، أطروحة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 128-129

الحياة والذي يتجلى في تحولهم نحو المطالبة بتفادي حالات الوفاة جراء الفقر المادي، بمعنى مطالبتهم بتقاسم الثروات نحوا الأشد فقرا داخل مجتمعاتهم.

**2- حسب مناهضي الليبرالية:**

على خلاف العلاقة التي تظهر أكثر ميكانيكية هناك استثناءات عديدة تشير الى ان الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي لتقليص الفقر هو واقعة وليست قاعدة نورد أهمها فيما يلي:[1]

***العلاقة اقل ميكانيكية:**

يرجع ذلك الى الدلائل العلمية التي تفند وجهة النظر هاته:

-على سبيل المثال أوضح تقرير الأونكتاد ان الدول الأقل تقدما شهدت تفاقما لمشكل الفقر حيث بقي يتراوح في حدود 36% رغم الارتفاع لمعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ( 2000-2005) بشكل يعيق من إمكانات بلوغ هدف الالفية الإنمائي المرصود في 2015.

-رغم ان كلا من بوركينافاسو والسلفادور حققتا نفس معدل النمو في حصة الفرد من الناتج 3% الا ان انخفاض عدد الفقراء قد جاء بمعدلات متباينة بين البلدين، حيث قدرا معدله في السلفادور بثلاث مرات معدل انخفاضه في بوركينافاسو.

وعندما نعمل على اجراء مقارنة معتمدين على التحليل العرضي، سيتضح لنا ان تدهور الناتج الفردي لا يعكس بالضرورة مستوى الفقر.

***تفسير محددات النمو لا يتماشى مع تفسير النمو للفقر:**

فعلى سبيل المثال وعلى الرغم ان الاندماج في الاقتصاد العالمي مستحسن "من اهم محددات النمو الاقتصادي" الا انه غير كافي لتقليل الفقر وذلك بسب:

**-طبيعة استراتيجية النمو الاقتصادي:**

فبالنسبة للدول النامية نميز بين:

[1]- عبد الله الحرتسي حميد، **النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص والتحديات وسبل التفعيل في أفاق2005)**، أطروحة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص132-130

الإستراتيجية المعتمدة على تصدير منتج او بعض المنتجات خير مثال على ذلك البرازيل التي تعتمد نموذجا قائما على تصدير المنتوجات عالية التكنولوجيا، والعديد من الدول الأقل تقدما المصدرة لمنتوجات خام او زراعية، فئة او قسم فقط من الاقتصاد، هذه الحالة عادة ما توصف بظاهرة "الاقتصاد الثنائي" حيث يسود القطاع التقليدي واخر حديث وهذا الأخير لا يسحب الأول بحكم امتيازه بتوظيف اليد العاملة المحدودة "المؤهلة" ، الاستراتيجية القائمة على تصدير منتجات التشكيلية الدنيا.

**-تقاسم ثمار النمو الاقتصادي من عدمه:**

من خلال سياسة إعادة التوزيع للدخل.

## المطلب الثاني: توزيع الدخل وعلاقته بالنمو الاقتصادي والفقر:

### 1-العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل:

يعتبر النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل من بين الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى كافة المجتمعات الإنسانية الى تحقيقها، ولعل اول الدراسات العالمية التي اهتمت بمسالة "التوزيع والنمو" كانت عام 1955 وهي دراسة سيموكيوزنيس والتي تمكن من خلالها من قياس عدم المساواة في الدخل لكل من الهند وبورتوريكو بتوزيع الدخل في الولايات المتحدة وقد توصل في دراسته الى ان توزيع الدخل في الدول النامية اقل عدالة منه في الدول المتقدمة وقام كذلك بدراسة أخرى عام 1963 على 18 دولة توصل فيها الى ان هناك علاقة بين درجة النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، ويقول فيها انه في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي يتجه توزيع الدخل الى التدهور بينما في المرحلة المتقدمة سوف يميل الى التحسن.

وان العلاقة بين النمو ومعدلات جيني تظهر في المنحنى في شكل "هلال مقلوب" لان التعبير عن التغيرات في توزيع الدخل في المدى الطويل "باستخدام السلاسل الزمنية" مقاسة بمعامل جيني يأخذ شكل المنحنى التالي: [1]

[1]-ميشل توادور، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ السعودية، 2006، ص227

**الشكل (2.2) : منحنى موزونتس**

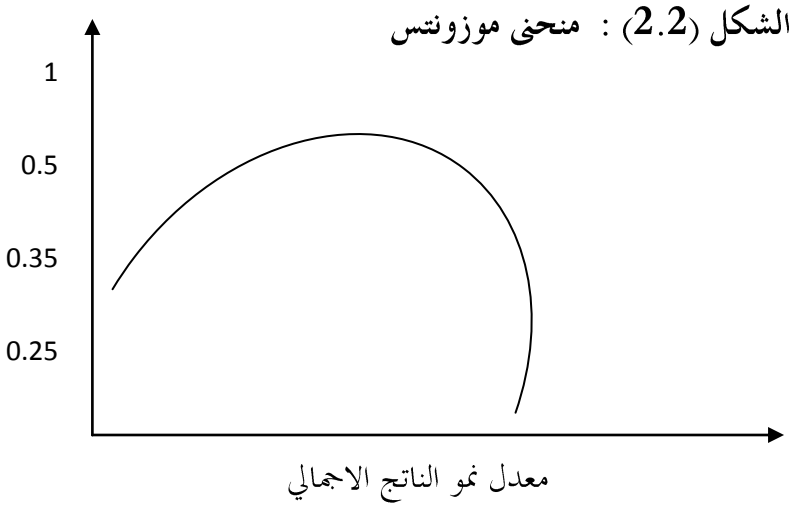


**المصدر: ميشل توادور التنمية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ، ص 228.**

والواقع انه مهما كانت التفسيرات لمنحنى "كوزنتس" فإنها لا تبتعد عن صلب النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، التي تعتمد بان التفاوت في توزيع الدخل المحلي هو من الشروط الضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره الى التخفيف من حدة الفقر وذلك برفع مستويات المعيشة لجميع السكان في المدى الطويل.

## 2-العلاقة بين الفقر والعدالة في توزيع الدخل:

إن الحجة الأساسية لتبرير التفاوت الكبير في التوزيع تتلخص في كون ان الدخل الشخصي المرتفع هو شرط ضروري للادخار ومن ثم الاستثمار والنمو الاقتصادي، من خلال نموذج هاردو-دومار فاذا قام الأغنياء بالادخار واستثمار نسبة من دخلهم فا سيكون من الممكن تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، لذلك فان الاقتصاد الذي يتسم بدرجة عالية من التفاوت هو الذي يستطيع ان يستثمر نسبة أكبر وبالتالي تحقيق معدلات نمو اعلى على عكس الاقتصاد الذي يتسم بعدالة اكبر في توزيع الدخل سينعكس على تحسين مستوى معيشة الفقراء فا يجب التركيز على زيادة النمو وبعد ذلك كيفية توزيعه وليس العكس، ولقد عارض العديد من الاقتصاديين هذا التحليل للعلاقة بين النمو والتوزيع، خاصة في الدول النامية وذلك من خلال المرتكزات التالية:[1]

[1]-محمد راتول، **تحليل العلاقة بين توزيع الدخل النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 11، 2013، ص17-18 .

*وجود دلائل تثبت بان الأغنياء في معظم الدول النامية لا يميلون الى ادخار واستثمار نسبة كبيرة من دخلهم في اقتصاد محلي، وانما يفضلون إنفاق نسبة كبيرة من دخلهم على السلع المستوردة وبالتالي تقليل هذا السلوك فرص تحقيق معدلات مرتفعة للنمو مما يؤدي الى سوء أوضاع الفقراء.

*ان انخفاض مستويات الدخل والمعيشة بالنسبة للفقراء يؤدي الى تدهور حالتهم الصحية وانخفاض انتاجيتهم الاقتصادية، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي لذلك فمن المتوقع ان تؤدي السياسات الهادفة الى زيادة مستويات دخل الفقراء الى تحسين معيشتهم بالتالي زيادة انتاجيتهم ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

*يؤدي ارتفاع مستوى دخل الفقراء الى زيادة الطلب على السلع الأساسية المنتجة محليا، الذي يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على العمال ومن ثم زيادة الاستثمار وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

*ان السياسات الهادفة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل توسع قاعدة المشاركة في عملية التنمية بينما التفاوت الكبير في توزيع وزيادة حدة الفقر تقلل من الحوافز المادية والعينية للعمل وخلق ظروف رافضة لتطور الاقتصادي من قبل الطبقات الفقيرة طالما انها بعيدة عن تذوق ثمار هذا التقدم.

من خلال ما سبق نستنتج ان تحقيق النمو السريع وتقليل من الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخل ليست اهداف متعارضة، لذلك يجب على البلدان النامية ان تهتم بسياسة التقليل من الفقر من اجل خلق أوضاع مناسبة للنمو الاقتصادي وتعميق مشاركة جميع طبقات المجتمع.

**خلاصة الفصل الثاني:**

أجمعت تعاريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة الكمية في اجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، الا ان التنمية الاقتصادية اشمل منه اذ تعني زيادة على نمو الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية واسعة في مختلف المجالات.

حيث اعتبرا التراكم الرأس مالي المسبب الرئيسي للنمو حيث قام مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية بإدراج علاقة الاحلال بين العمل وراس المال.

وتعد النماذج النيوكلاسيكية للنمو بمثابة تكملة للنماذج التقليدية اين حاول الاقتصاديون من خلالها بناء نماذج على المدى الطويل، وحاولا الاقتصاديون أيضا معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي وظاهرة الفقر حيث تضاربت الآراء حولا مؤيد ومعارض للعلاقة العكسية بينهما.

# الفصل الثالث

# دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر

**تمهيد:**

يتطلب الفقر بوصفه ظاهرة اقتصادية تتسم بالتعقيد والخلاف الراسخ حول مفهومه ومؤشراته، أسبابه وأخيرا محدداته ضرورة التوصيف والتعليل بالنظر الى عينة أو مجتمع الدراسة المعني "المجتمع الجزائري" وهو بذلك يختلف جوهريا من ناحية مستوى التكميم عن النمو الاقتصادي الذي يعد ظاهرة كمية نسبيا حسب نماذج النمو الاقتصادي التي تم الإشارة اليها في الجانب النظري.

وفي محاولة الربط بين الظاهرتين اعتمادا على الوصف النظري يمكن صياغة فرض أساسي قائم على تأثر مستوى الفقر بمستويات النمو الاقتصادي لكن ذلك غير كاف باعتبار الفقر يتحدد نتيجة عوامل عدة اجتماعية معنوية ومؤسسية.

ولنتمكن من تحديد أثر النمو الاقتصادي على مستوى الفقر بالجزائر تطرقنا الى:

المبحث الأول:مفاهيم في الاقتصاد القياسي

المبحث الثاني:دراسة وتحليل السلاسل الزمنية

المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و الفقر في الجزائر

## المبحث الأول: مفاهيم في الاقتصاد القياسي:

هناك أنواع عديدة من العلاقات الاقتصادية السببية، فقد يكون التأثير فيها باتجاه واحد أي تأثير المتغير المستقل (او المتغيرات المستقلة) على المتغير التابع، وغالبا ما تحول هذه العلاقات الى معدلات قد تفسر الظاهرة المدروسة بالكامل بسبب وجود متغيرات أخرى خارج المعادلة تؤثر في المتغير التابع، لذا يتم التركيز على اهم هذه المتغيرات وادخالها في المعادلة، من اجل قياس هذا النوع من العلاقات يجب ان تكون متغيرات النموذج الاقتصادي مأخوذة من النظرية الاقتصادية، حتى يتم تقدير معلمات النموذج من اجل تفسيرها او استخدامها للتنبؤ المستقبلي، بشكل تكون مقدراتها مطابقة الى حد ما مع القيم الواقعية للمجتمع الاحصائي المدروس.

### المطلب الأول: الاقتصاد القياسي:

#### I –مفاهيم حول الاقتصاد القياسي:

#### 1–تعريف الاقتصاد القياسي:

أشتق مصطلح الاقتصاد القياسي من أصل يوناني ومن الكلمتين Economic أي اقتصادي و Metrics وتعني قياس أي القياس الاقتصادي، ومهمته قياس العلاقات الاقتصادية.[1]

*فقد حدده (جونستن) بأنه علم يهتم بتقدير واختبار المعلمات a،b وغيرها للنموذج الاقتصادي.

*ويحدده (ساموبلسون) بأنه فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الكمية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية.

*ويجده (ثايل) بأنه علم يتعامل مع التحديد العددي للقوانين الاقتصادية.

*أما البروفيسور (لانج) عرفه بأنه العلم الذي يبحث في تحديد قوانين كمية ثابتة بالطرق الإحصائية لمتغيرات الحياة الإقتصادية.

[1]–وليد إسماعيل السيفو واخرون، **الاقتصاد القياسي التحليلي**، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص22–23

**2-أغراض الاقتصاد القياسي:**

***التحليل الهيكلي أو التركيبي:**

عند تقدير النموذج الاقتصادي القياسي يمكننا الحصول على قياسات كمية للعلاقات الاقتصادية المختلفة، فضلا عن تسهيل مهمة المقارنة بين النظريات المهمة التي تتعلق بظاهرة اقتصادية واحدة.

***التنبؤ:**

تستخدم نماذج الاقتصاد القياسي للتنبؤ عن طرق تقدير نموذج قياسي من أجل التنبؤ بالقيم الكمية لمتغيرات معينة لسنوات لاحقة في المستقبل وكمثال على التنبؤ، شراء المواد الأولية واستخدام عدد من العمال الاضافيين في شركة ما، يعتمد على التنبؤ بأن المبيعات سوف تزداد خلال السنتين القادمتين أو أكثر وهكذا.

***تقييم السياسات الاقتصادية:**

تستخدم نماذج الاقتصاد القياسي للمفاضلة والاختيار بين السياسات الاقتصادية البديلة، ان هذه الأغراض للاقتصاد القياسي هي أغراض متداخلة مع بعضها البعض.

**3-فروع ومجالات الاقتصاد القياسي:**

**أ-فروع الاقتصاد القياسي:**

للاقتصاد القياسي فرعان هما:[1]

**الأول: الاقتصاد القياسي النظري:** وهو يهتم بتطوير طرق الإحصاء والقياس لقياس العلاقات الاقتصادية وهي علاقات لمعادلة مقدرة أو معادلة آنية.

**الثاني: الاقتصاد القياسي التطبيقي:** وهو تطبيق للطرق القياسية على فروع معينة من الاقتصاد النظري كالعرض الطلب الاستهلاك والاستثمار ويتطرق الاقتصاد القياسي التطبيقي الى استخدام أدوات القياس النظري لتحليل الظواهر الاقتصادية واختبارها والتنبؤ للسلوك الاقتصادي.

**ب-مجالات الاقتصاد القياسي:**

للاقتصاد القياسي مجال واسع كعلم منفصل بذاته وكعلم مساعد للنظرية والممارسة الاقتصادية، ويتسع مجاله الى الأتي:[2]

[1]-محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص17-18

[2]-وليد إسماعيل السيفو واخرون، **الاقتصاد القياسي التحليلي**، مرجع سبق ذكره، ص30

*اختبار الفروض التي تتصل بالعلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية من خلال قياس العلاقات الاقتصادية (العلاقات القياسية) ومن ثم اختبار هذه العلاقات وأسباب الاختلاف بين المقدر والحقيقي وتقدير حجم الاختلاف وتحديد القيم التي هي أقرب الى الحقيقة المعبر عنها بأسباب التغير في الظاهرة عبرا المشاهدات الإحصائية الاقتصادية.

*تقدير قيم المعلمات بين المتغيرات بصورة كمية، ومن ثم تقدير قيم المتغير التابع بصورة صحيحة لتكون أقرب الى الواقع أو تصحيحه.

*استخدام القيم المتعددة بطريقة صحيحة في التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات التالية والمستقبلية على حد سواء مع تقدير هامش الخطاء فيها.

*البحث عن انسب الدوال الرياضية التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية تعبيرا دقيقا وتحديد عدد متغيراتها وشكلها.

## II –النموذج الاقتصادي:

### 1–مفهوم النموذج الاقتصادي:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ على هيئة معادلات رياضية بهدف تفسير العلاقات السلوكية لألية عما اقتصاد ما او قطاع اقتصادي معين، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة لأغراض عملية التنبؤ التي تستخدم في تقييم السياسات الاقتصادية القائمة، وتحليل الهيكل الاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم هناك عدة خصائص ينبغي توفرها في أي نموذج اقتصادي نذكر منها ما يأتي: [1]

–مطابقته للنظرية الاقتصادية، وقدرته على وصف الظاهرة الاقتصادية.

–قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية.

–قدرته على التنبؤ.

–ينبغي ان يتميز النموذج الاقتصادي بخاصية البساطة.

[1]–حسن ياسين طعمة ومحمود حسين الوادي، **الاقتصاد الرياضي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص59

## 2-مكونات النموذج الاقتصادي:

يتكون النموذج الاقتصادي في ضوء النظرية الاقتصادية من مجموعة من العلاقات الاقتصادية او المعادلات الرياضية، ويطلق على المعدلات التي يتضمنها النموذج الاقتصادي بالمعدلات الهيكلية وذلك لكونها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المطلوب بناؤه كأن يكون لاقتصاد معين أو هيكل الاقتصاد القومي.

وتتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي مما يأتي:

***المعادلات التعريفية:** وهي المعادلات التي تعرف أحد المتغيرات بدلالة متغيرات أخرى تعريفا غير مشروط مثال على ذلك:

أ-الدخل يساوي الاستهلاك(C)مضافا له الادخار (S)أي أن:

$$Y=C+S$$

ب-الربح الكلي($\pi$) يساوي الايراد الكلي(TR) مطروحا منه التكاليف الكلية(TC) أي أن:

ج-الادخار يساوي الاستثمار أي أن:[1]

$$S = I \rightarrow \text{معادلة تطبيقية}$$

***المعادلات السلوكية:** وهي المعادلات التي تفسر سلوك متغير معين اعتمادا على التغيرات التي تحدث في المتغيرات الأخرى مثال ذلك:

أ-دالة الطلب على سلعة معينة:

$$\varphi_d=a-bp$$

حيث ان التغير في الكمية المطلوبة من السلعة ناجم عن التغير في سعر السلعة حيث تزداد الكمية المطلوبة من سلعة ما في حالة انخفاض سعر السلعة والعكس صحيح.

[1]-حسن ياسين طعمة ومحمود حسين الوادي، **الاقتصاد الرياضي**، مرجع سبق ذكره، ص6160

ب-دالة العرض لسلعة معينة:

$$\varphi_s = \pm a + bp$$

حيث ان التغير في الكمية المعروضة من السلعة ناجم عن التغير في سعر السلعة، حيث تزداد الكمية المعروضة من سلعة ما في حالة زيادة سعر السلعة والعكس صحيح.

***المعدلات الفنية:** وهي المعادلات التي تهتم بتوضيح العلاقة بين متغير معين ومجموعة من المتغيرات مثال ذلك: العلاقة بين مستوى الإنتاج من سلعة معينة وبين مدخلات الإنتاج المتمثلة بعنصري الإنتاج العمل (L) ورأس المال (k) ومن أنواعها دالة الإنتاج كوب-دوكلاس التي تأخذ الصيغة التالية:

$$Y=AL^{B1}K^{B2}$$

***المعدلات التوازنية:** وهي معدلات متطابقة تحدث (تتحقق) تحت شروط معينة، مثال على ذلك شرط التوازن في نماذج السوق الجزئي، وشرط التوازن في نماذج السوق الكلي (كشرط توازن الدخل القومي) والاستثمار يساوي الادخار.

## المطلب الثاني: النموذج الخطي المتعدد:

### 1-مفهوم النموذج الخطي المتعدد:

يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع $Yi$ وعدد من المتغيرات المستقلة$X_1, X_2, \ldots, X_k$ وحد عشوائي $Ui$ ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل $n$ من المشاهدات و $K$ من المتغيرات المستقلة بالشكل الاتي:[1]

$$Yi=B_0+B_1X_{i1}+B_2X_{i2}+\ldots.+B_kX_{ik}+U_1\ldots\ldots.(1)$$

وفي الواقع فان هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات كالاتي:

[1]-حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية 2009، ص135

$Y_1=B_0+B_1X_{11}+B_2X_{12}+\ldots.+B_kX_{1k}+U_1$

$Y_2=B_0+B_1X_{21}+B_2X_{22}+\ldots.+B_kX_{2k}+U_2$

$Y_n=B_0+B_1X_{n1}+B_2X_{n2}+\ldots.+Bk.X_{nk}+U_n$

هذه المعادلة تتضمن $(k+1)$ من المعلمات المطلوب تقديرها علما بان الحد الأول منها $(B_0)$ يمثل الحد الثابت الامر الذي يتطلب اللجوء الى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات، وعليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات وكالاتي:

$$\begin{bmatrix} Y1 \\ Y2 \\ \vdots \\ Yn \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} \ldots & X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} \ldots & X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} \ldots & X_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_k \end{bmatrix} \ldots . (2)$$

وباختصار: $Y=XB+U$

حيث ان:

Y: متجه عمودي أبعاده $(n\times1)$ يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X : مصفوفة ابعادها $(n\times k+1)$ تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

B: متجه عمودي ابعاده $(K+1\times1)$ يحتوي على المعالم مطلوب تقديرها.

U : متجه عمودي ابعاده $(n\times1)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية وبما ان المعادلة $(3)$ هي العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع y والمتغيرات المستقلة $X_1,X_2,\ldots,X_k$ فانه يستوجب تحقق الفروض الأساسية الخاصة ب $u_i$التالية:

والذي يعني ان $u_i$يتوزع توزيعا طبيعيا $(N)$ متعدد المتغيرات لمتجه وسطه صفري $(0)$ ومصفوفة تباين مشترك عددية هي $\sigma^2(I_n)$.

**2-فرضيات النموذج الخطي المتعدد:**

عند استخدام طريقة OLS في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فانه يجب توفر الافتراضات الاتية:

*القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ تساوي صفر أي ان:[1] $E(U_i)=0$

$$E(U_i) = E\begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E(U_1) \\ E(U_2) \\ \vdots \\ E(U_n) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix} = 0$$

*تباين العناصر العشوائية ثابت وتباين المشترك بينهما يساوي صفر أي أن:

$$I_n cov(u)=E(uu')=\sigma$$

$$E(UU') =$$

$$= \begin{bmatrix} E(U_1^2) & E(U_1U_2)\cdots & E(U_1U_n) \\ E(U_2U_1) & E(U_2^2) \cdots & E(U_2U_n) \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ E(U_nU_1) & E(U_nU_2)\cdots & E(U_n^2) \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} var(U_1) & cov(U_1U_2)\cdots & cov(U_1U_n) \\ cov(U_2U_1) & var(U_2)\cdots & cov(U_2U_n) \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ cov(U_nU_n) & cov(U_1U_2)\cdots & var(U_n) \end{bmatrix}$$

[1]-حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، مرجع سبق ذكره، ص136-137

وان:

$$Var\,(Ui) = E(Ui^2) = \sigma^2$$

$$CovUiUj = E(UiUj) = 0 \quad , \quad i \neq j$$

حيث أن:

$$E\,(UU') = \begin{bmatrix} \sigma^2 & 0 \cdots & 0 \\ 0 & \sigma_2^2 \cdots & 0 \\ 0 & 0 \cdots & \sigma_n^2 \end{bmatrix}$$

$$= \sigma^2 \begin{bmatrix} 1 & 0 \cdots & 0 \\ 0 & 1 \cdots & 0 \\ 0 & 0 \cdots & 1 \end{bmatrix}$$

$$= \sigma^2 I_N$$

وتسمى المصفوفة العددية أعلاه بمصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ $u$ حيث تشكل العناصر القطرية في المصفوفة، تباين قيم $u$ بينما تبقى العناصر غير القطرية (اعلى واسفل القطر) مساوية للصفر لانعدام التباين المشترك والترابط بين قيم $u_i$ .

*ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما وان عدد المشاهدات يجب ان يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها أي ان: $r(X)=K+1<n$

حيث ان $(r)$ رتبة مصفوفة البيانات $(X)$ تساوي عدد المتغيرات المستقلة $(k)$ زائدا $(1)$ الحد الثابت وهي أصغر من عدد المشاهدات $(n)$، وهذه الفرضية ضرورية جدا لضمان إيجاد معكوس المصفوفة $(X'X)$ اذ ان انتقاء هذا الفرض يجعل رتبة المصفوفة $(X)$ اقل من $(k+1)$ ولا يمكن إيجاد معكوسها بسب ما يسمى بمشكلة الارتباط الخطي المتعدد وبالتالي لايمكن الحصول على مقدرات المربعات الصغرى العادية OLS.[1]

[1]- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، مرجع سبق ذكره، ص138-139

## المطلب الثالث: اختبار النموذج:

### 1-اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد:

هناك عدة طرق للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي منها:[1]

-اختبار فريش Firsch الذي يعتمد على $R^2$ و$X_jF_{xi}$وS.e

-اختبار فارار-كلوبرFarrar-Gluabbr الذي يعتمد على $x^2$وF وt

-اختبار سيلفي Silvery test الذي يعتمد على إضافة بيانات جديدة لغرض تخفيض الأخطاء المعيارية.

الا ان الاختبار الأكثر شيوعا وسهولة هو اختبار كلاين klein المار الذكر الذي يعتمد على معاملات الارتباط البسيط $Fx_ix_j$ومعامل الارتباط المتعدد.

### 2-اختبار فارار-كلوبرFarrar-Gluabbr:

نشرا هذا الاختبار في عام1967 ويعتمد على ثلاثة اختبارات هي:

-اختبار chi-Square.

-اختبار F.

-اختبار t.

### أولا: اختبار chi-Squrare:

ان اختبار $x^2$ يبين وجود المشكلة من عدمها ويتم حسابه وفق الخطوات الاتية:[2]

1-حساب محدد مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة /R/ وهذه المصفوفة يكون القطر الرئيسي فيها يساوي واحد لان ارتباط المتغير مع نفسه يساوي (1).

---

[1]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى2011، ص169

[2]- مرجع السابق ذكره، ص170-171

*تكوين الفرضيات:

$H_0 : X_j$ مستقلة

$H_1 : X_j$ غير مستقلة

2-يحسب $X^2$ وفق الصيغة الاتية:

$$X^2 = -\left[n - 1 - \frac{1}{6}(2k + 5)\right] * Ln/R/$$

$R/L_n$/هو اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات.

وبما ان محدد /R/ تقع قيمته بين الصفر والواحد، فان قيمة $R/L_n$/تكون سالبة دائما.

ويهدف اختبار $x^2$ الى اختبار هاتين الفرضيتين:

إذا كانت القيمة المحتسبة اقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجات حرية $\frac{1}{2}$ (k-1)K وهنا (k) عدد المتغيرات المستقلة، نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة ونرفض البديل، والعكس إذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل، أي وجود مشكلة التعداد الخطي.

ويمكن ان نحدد ثلاث حالات لقيم /R/:

**الحالة الأولى:** إذا كان المحدد مساويا للصفر /R/=0 تعني وجود ارتباط خطي تام.

$$/R/ = \begin{vmatrix} 1 & r_{xi\ xj} \\ & 1 \end{vmatrix} = \begin{vmatrix} 1 & 1 \\ 1 & 1 \end{vmatrix} = 0$$

**الحالة الثانية:** إذا كان المحدد يساوي واحد /R/=1 يعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

$$/R/ = \begin{bmatrix} 1 & r_{xi\ xj} \\ & 1 \end{bmatrix} = \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{vmatrix} = 1$$

**الحالة الثالثة:** إذا كان قيمة المحدد محصورة بين الصفر والواحد أي $0 \leq /R/ \leq 1$ معنى ذلك ان نتحقق من المشكلة من عدمها[1].

[1]- كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص 170 .

**ثانيا: اختبار F:**

يستخدم اختبار F لتحديد المتغير المستقل ($X_j$) المرتبط بشكل خطي مع المتغيرات المستقلة الأخرى، ويعتمد هذا الاختبار على معامل التحديد $R^2$ بين المتغير المعتمد مع باقي المتغيرات المستقلة ويحسب هذا الاختبار وفق الصيغة الاتية:[1]

$$F_j = \frac{R^2_{xj}, x_1, x_2 \ldots . x_k / k-1}{1-R^2_{xj}.x_1, x_2 \ldots . x_k / N-k}$$

$$J = 1,2 \ldots, K$$

ونختبر الفرضيتين الاتيتين:

1-فرضية العدم: $H_0 = R_j^{2} * 22 \ldots, K=0$

2-الفرض البديل: $H_1 = R_j^{2} * 23 \ldots, K \neq 0$

فاذا كانت قيمة Fj المحتسبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجات حرية للبسط $V_1 = K-1$ وللمقام $V_2 = N-K$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بوجود ارتباط خطي بين Xj وباقي المتغيرات.

اما إذا كانت قيمة Fj المحتسبة اقل من الجدولية لها نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل، أي ان هذا المتغير لا علاقة له بوجود مشكلة.

ويكرر هذا الاختبار لكل متغير مستقل في النموذج بغية تحديد المتغيرات المترابطة خطيا كل على حدة.

**ثالثا: اختبار t:**

يستخدم هذا الاختبار لتحديد المتغيرات المستقلة المسببة لمشكلة التعداد الخطي، وقد اقترح استخدام اختبار (t)من قبل (يول هاوتفسكي) عام 1969، ويعتمد على احتساب معاملات الارتباط الجزئية بين كل متغيرتين مستقلتين بشكل انفرادي.

[1]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص173

$$T_{ij} = \frac{r^2_{xixj,x_1x_2\ldots x_k}}{\sqrt{1 - r^2_{xixj}\,.x_1,x_2\ldots x_k}}$$

وبعد تقدير معاملات الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة نحسب احصاءة ( t) وفق القانون أعلاه لاختبار احدى الفرضيتين الاتيتين:

1-فرضية العدم: $H_0=r_{x1xj,\ x_1x_2\ldots,x_k=0}$

2-الفرض البديل: $H_1=r_{xixj,x_1x_2\ldots,x_k=0}$

فاذا كانت t المحتسبة أكبر من الجدولية بدرجات حرية n-k وبمستوى معنوية معين، نقبل الفرض البديل أي ان $x_ix_j$هما المسؤولان عن الارتباط الخطي، اما إذا كانت t المحتسبة أصغر من الجدولية نقبل فرضية العدم أي انهما غير مسؤولين عن المشكلة في النموذج.

### 3-اختبار كلاين klein:

يعتمد اختبار كلاين على مقارنة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة ومعامل الارتباط المتعدد وعلى ضوء هذا الاختبار تكون قاعدة القرار:

$H_0$:$x_j$ortho gonal

$H_1$:$x_j$Not or thogonal

فاذا كان معامل الارتباط الخطي المتعدد أكبر من المعاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل، أي ان المتغيرات التوضيحية مستقلة والعكس إذا كان معامل الارتباط المتعدد أصغر من معاملات الارتباط البسيط نقبل الفرض البديل ونرفض فرضية العدم.[1]

[1]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص 174

## المبحث الثاني: دراسة وتحليل السلاسل الزمنية:

تطرقنا في هذا المبحث إلى موضوع هام من الاقتصاد القياسي، وهو نظرية السلاسل الزمنية التي تنشئ في الطبيعة حولنا بأشكال متعددة ونظرا لاتساع هذه النظرية فإنه لا يمكننا تغطيتها بشكل كامل في مبحث واحد فإننا حولنا تقديم المفاهيم والمبادئ الهامة فيها وإعطاء لمحة عامة عن الموضوع وجوانبه التطبيقية.

### المطلب الأول:السلاسل الزمنية:

#### 1-تعريف السلاسل الزمنية وأشكالها:

**أولا: تعريف السلاسل الزمنية:**

السلاسل الزمنية هي مجموع من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور من حدود السلسلة الزمنية، يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في($Yt$) كل قيمة على حد الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحا تقسيمها إلى 4 مجموعات:

-العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة.

-العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة.

-العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية.

-العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.[1]

تعرف السلاسل الزمنية بصورة عامة بأنها عبارة عن مشاهدات تعبر عن قيم متغير اقتصادي معين على امتداد فترة زمنية معينة أو بتعبير أخر عبارة عن تطور متغير اقتصادي بالزمن ويعتبر الزمن ( $T$) من وجهة نظر القياس الاقتصادي بمثابة متغير مستقل عند تقدير الاتجاه العام لتطور المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة

[1]-مكيد علي، **الاقتصاد القياسي(دروس وتمارين محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،12 ،2007 ،ص279

ويمثل الزمن في هذه الحالة المحطة النهائية لتأثير نمو جميع العوامل ذات التأثير في المتغير التابع.[1]

**ثانيا–أشكال السلاسل الزمنية:**

***السلاسل الزمنية الاقتصادية:**

ومثال عليها سلاسل أسعار السلع والأسهم، وقيم المستوردات والصادرات، والإنتاج الصناعي والاستهلاك والرقم القياسي للأسعار والإنتاج وعرض النقد بأشكاله المتعددة، والودائع لدى البنوك، وما شابه هذه المتغيرات الاقتصادية.

***السلاسل الزمنية السكانية:**

وهي بيانات عدد السكان خلال السنوات المتعاقبة في دولة ما وتشمل توزيع السكان بين الذكور الإناث والهيكل العمري وتركز السكان في المناطق الجغرافية، وما شابه ذلك.

***السلاسل الزمنية المعبرة عن حدث ما:**

ومثال عليها السلاسل الزمنية التي تمثل الحوادثعلى الطروقات أو حوادث اصطدام القطارات أو حوادث سقوط طائرات الركاب المدنيين، وعادة ما تمثل مثل هذه السلسلة على شكل خط مستقيم.[2]

**ثالثا–طرق التعامل مع السلاسل الزمنية والهدف من دراستها:**

**آ–طرق التعامل مع السلاسل الزمنية:**

***الطريقة الوصفية:** ويتم من خلالها رسم صورة بيانية للمشاهدات وذلك للبحث عن"اتجاه"البيانات و"التذبذبات الموسمية"فيها.

***طريقة التحليل في المجال الزمني:** وتقوم هذه الطريقة على تحليل واستعمال ما يسمى دالة الارتباط الذاتي، التي تزودنا بمعلومات هامة عن كيفية نشوء وتطور السلسلة الزمنية عبر الفترات المتعاقبة.

[1]–عصام عزيز شريف، **مقدمة في القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1981، ص41

[2]–عبد الرزاق بني هاني، **الاقتصاد القياسي(نظرية الانحدار البسيط و المتعدد)**،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ،2014،ص267 _ 268

***طريقة التحليل الطيفي**:أو مايسمى،بشكل عام التحليل في المجال الترددي،وفيها ينظر إلى السلسلة أنها تتكون من مركبات مختلفة هي الإتجاه( t=trend) و الدورة (c=cycle) والتذبذبات الموسيمية (s=sassons fluctuations) والتذبذبات غير المنتظمة أو العشوائية (e=irregular or errer) ويتم ذلك من خلال هذا التحليل وصف التغاير في السلسلة الزمنية.

**ب–الهدف من دراسة السلاسل الزمنية:**

يكمن الهدف من دراسة السلاسل الزمنية في واحدة أو أكثر من الحالات التالية:

***الشرح والوصف**:حيث يتم تمثيل المشاهدات في صورة بيانية لمعرفة سلوكها عبر الزمن.

***التفسير**:يمكننا فهم سلسلة زمنية معينة من تغيير سلسلة زمنية أخرى مرتبطة معها.

***التنبؤ**:يمكننا بواسطة آليات التحليل المناسبة التنبؤ بقيم مستقبلية غير معروفة في البيانات المتاحة(الراهنة).

***الضبط والسيطرة**:وهي الحالة التي يمكن بواسطتها ضبط سلسلة مأمن مجرد معرفة سلوك سلسلة أخرى ،ومثال على ذلك لو افترضنا أن(Yt) تمثل سلسلة مستوى الأسعار المجمعة وهي مرتبطة (نظريا) بالسلسلة(Xt) التي تمثل طلب على النقد، يمكننا بناءا على ذلك، معرفة سلوك(Xt) والسيطرة عليها (نظريا)[1]

**رابعا–مركبات السلاسل الزمنية:**

***الاتجاه العام**:هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء أكان هذا التطور بميل موجب أو سالب، إلا أن هذا التطورلا يلحظ في فترات القصيرة، بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة و يرمز له بالرمز tY وتكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية، هذه العلاقة الزمنية قد تأخذ أشكال مختلفة،والشكل البياني يوضح حالة مركبة اتجاه عام في السلسلة الزمنية ty.

[1]– عبد الرزاق بني هاني، **الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)**،مرجع سبق ذكره،ص269-270

**الشكل رقم(3، 1) : منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة اتجاه عام**

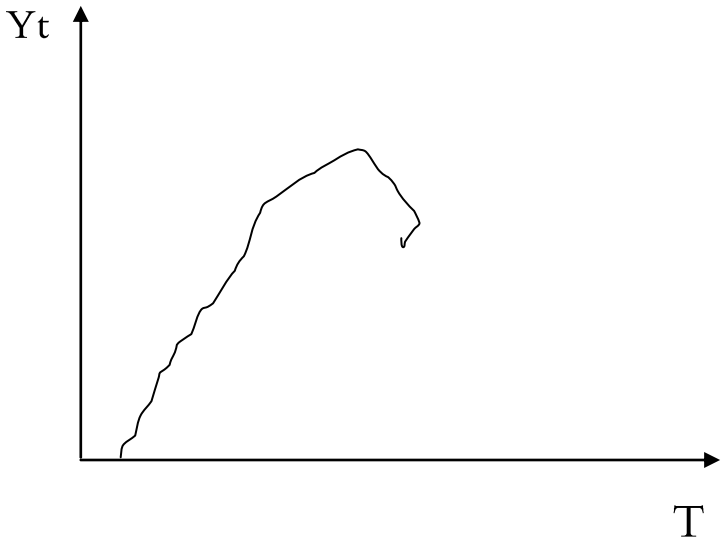


**المصدر:شيخي محمد، طرق الاقتصادالقياسي،مرجع سبق ذكره،ص196**

***التغيرات الموسمية:**

هي التغيرات التي تحدثبانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية أو هي تقلبات قصيرة المدى تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة، ويرمز لها ب St كمثال لهذه التغيرات العطل والإجازات،الإقبال على نوع من الألبسة في فصل ما استهلاك المكيف في فصل الصيف.....الخ[1]

والشكل التالي يوضع حالة وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنية Yt

[1]-شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي (محاولات وتطبيقات)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2012،ص196، 197

**الشكل رقم(3، 2) : منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة موسمية**

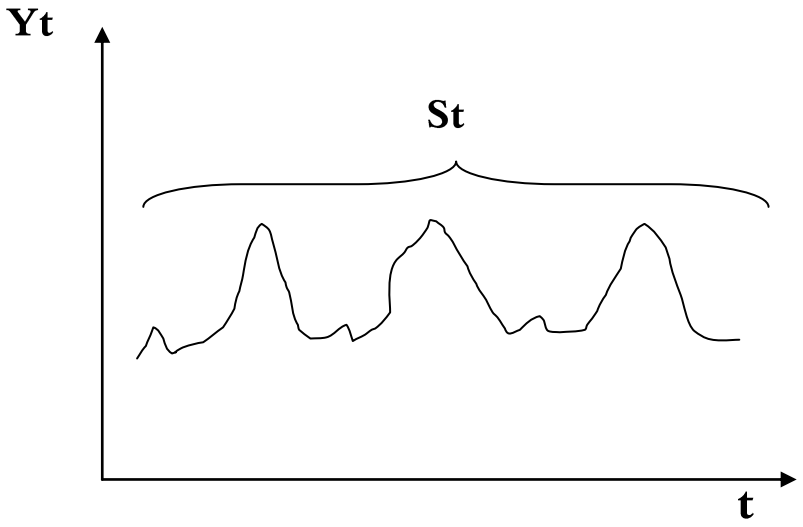


**المصدر: شيخي محمد، طرق الاقتصادالقياسي،مرجع سبق ذكره،ص197**

***التغيرات الدورية:**

تنعكس هذه المركبة في السلسلة الزمنية طويلة المدى ، والتي تبرز انتقال أثر الأحوال الاقتصادية مثلا، وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية، وبالمقارنة بالتغيرات الموسمية فإن طول الفترة الزمنية غير معلوم وإنما يتراوح عادة بين ثلاث سنوات إلى عشرة سنوات، وبالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافا كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومداها، ونرمز لها بالرمز Ct.

**الشكل رقم (3،3) : منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة دورية**

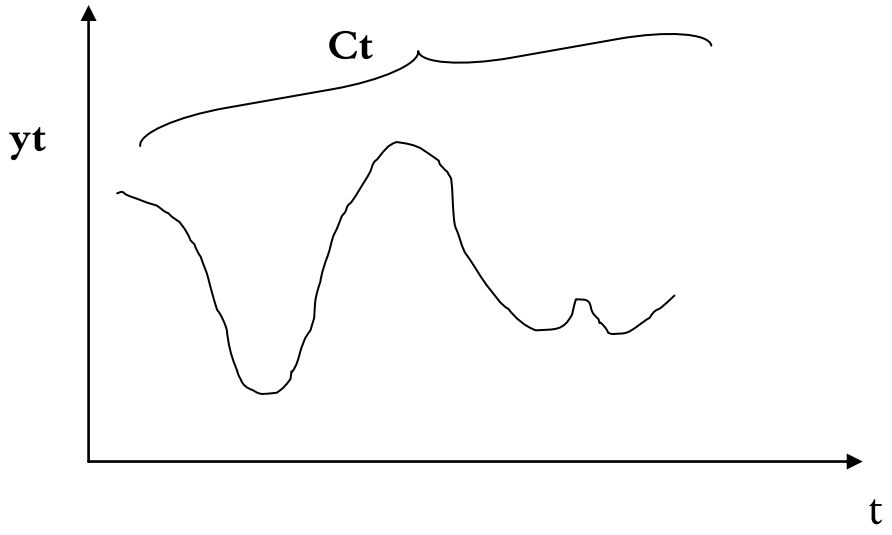


**المصدر: شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره،ص197**

***التغيرات العشوائية:**

وهي تعبر عن تلك التذبذبات غير المنتظمة، وبمعنى أخر هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها، حيث تنشأ عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان مثل الزلازل إضراب العمال..... ويرمزإلخ بلها $\varepsilon t$ [1]

[1]- شيخي محمد،**طرق الاقتصاد القياسي(محاضرات وتطبيقات)**،مرجع سبق ذكره،ص197

**الشكل رقم(4،3) منحنى يبين التغيرات العشوائية في السلسلة الزمنية**

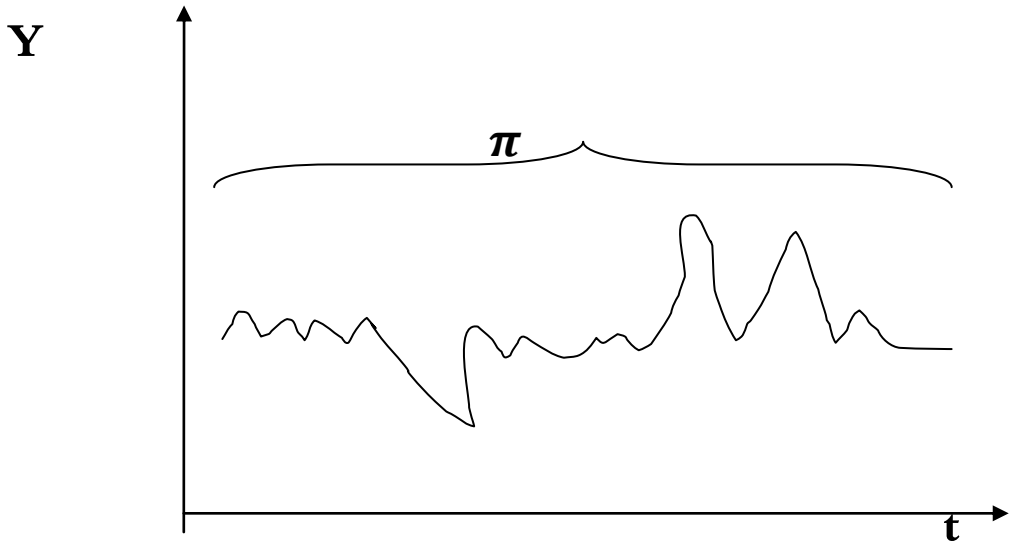


**المصدر:شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره،ص198**

## المطلب الثاني:استقراريه السلاسل الزمنية:

### 1-السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة:

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصاديةلابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلاسل الزمنية وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة، وسلاسل زمنية غير مستقرة أي ذات اتجاه كون هذه السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختبار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس(مستقرة أو غير مستقرة) إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيان أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير[1]

[1]-شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي(محاضرات وتطبيقات)**،مرجع سبق ذكره، ص 198

باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وهذا تمثيل بياني لسلسلة زمنية غير مستقرة، ونقول على سلسلة زمنية ما مستقرة بمعنى ضعيف إذا كانت توقعتها، تباينها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي:

- تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: $E(Yt) = E(k+Yt) = u$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$var(Yt) = E[Yt - E(Yt)]^2 = var(Yt+k) = E[Yt+k - E(Yt+k)]^2 = y(0) = \delta^2 < \infty, \forall t$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$cov(Yt, YE = (k+t[(YtY)(u-t+k-k+tY)voc = [(u,k)Y = (s+k+tY)$$

**2-اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:**

تعرف السلاسل الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاهزمني، تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي غير مستقل عن الزمن.

ويؤدي وجود جذر الوحدة (السلسلة غير المستقرة) على وجود ارتباط زائف بين المتغيرات، ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، بشكل يكون $R^2$ مرتفعا و يعد اختبار (p.p)(norrepndaspillihP) من الاختبارات المهمة لمعرفة إستقرارية السلاسل الزمنية، والذي يعتمد على الفرق الأول باستخدام التصحيح اللام علمي ( NonPaarmnoitcerroccirte) ويسمح بوجود وسط لا يساوي الصفر واتجاه خطيللزمن كالأتي:[1]

[1]- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأول ،2011،ص 344

x=SYto+ tYP-1 +ut .....1

Syt=x1+x2t+pyt-1+ut.....2

ويستند اختبار(p.p) على اختبارt للمعلمة(p) إذ يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

1-فرضية العدم التي تدل على إستقرارية السلسلة الزمنية وتصاغ كالأتي:

null hypolhesis H0 :p=0

2-الفرض البديل والذي ينص على إستقرارية السلاسل الزمنية ويصاغ كالأتي:

Alternative hypothesis H0 : p ≠0

فإذا كانت (P) سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل بإستقرارية السلسلة الزمنية عند مستوياتها و العكس إذا كانت غير معنوية إذ تدل على عدم إستقرارية السلسلة الزمنية،إلا أن الاختبار الأكثر شيوعا هو اختبار ديكي-فولد البسيط والموسع.

ويبدأ الاختبار مع المعادلة 1 أعلاه والتي

لا تختلف من اتخاذ القرار بين الاختبارين، ويمكن أن نضيف متغير الزمن (t) إذا كان النموذج 1 يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، فضلا عن أنه يمكن أن نصحح الاختبار بإضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني ويسمى اختبار ديكي-فولد الموزع (ADF)DAugmentedYeik-Fullreوالذي يأخذ الصيغة[1]

$$SYt = B2 + B2 + \delta Yt\text{-}1 + ui \sum_{i=1}^{m} SYt\text{-}1 + ut \dots\dots 3$$

إذ أن Δتشير إلى الفرق الأول وm تمثل طول الفجوة الزمنية وأن ut يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتيا بالخواصويتصف المرغوبة WhiTenoiSe.

[1]-حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**،مرجع سبق ذكره،ص345 ، 346

وتنص فرضية العدم $\delta \neq 0$ التي تعني استقرارية السلاسل الزمنية، وتكوين قاعدة القرار تتم بمقارنة t المحتسبة للمعلمة $\delta$ مع قيمة (ADF) الجدولية المحسوبة من قبل Makinon عام 1996.

فإذا كانت t المحتسبة أكبر من الجد ولي ة تدل على رفض فرضية العدم و قبول الفرض البديل والعكس،و في حالة كون t أصغر من( ADF)الجد ولية تدل على أن السلسلة الزمنية تعاني من جذر الوحدة،وبالتالي يتطلب الأمر اللجوء إلى إجراء اختبار على الفرق الأول riFsanereFFiDtوإذ استمرت عدم الإستقراريةنلجأ إلى الفرق من درجة أعلى و هكذا.

## المطلب الثالث: توصيف المتغيرات:

### 1-العوامل المؤثرة على الفقر:

***العوامل الاقتصادية:**

**-النمو الاقتصادي:**

العلاقة بين النمو والفقر عكسية،إذ يساهم النمو المتواصل والدائم في تخفيض أعداد الفقراء فهو إذا وسيلة للحد من الفقر،إلا أن العديد من الدراسات أكدت أن النمو ليس سببا كافيا لتعين أحوال الفقراء ولكنه شرطا ضروري لتحقيق هذا التحسن، في حين يذهب بعض الاقتصاديينإلى أن النمو هو أيضا عامل مهم في تحديد تلك النتيجة.[1]

**-البطالة:**

أوضحت العديد من المسحاة التي أجريت عن العمالة والبطالة في العديد من الدول العربية أن ارتفاع معدلات البطالة يساهم في تفاقم الفقر،والصعوبات التي يعرفها أرباب الأسر في تلبية احتياجاتهم كما أن معدلات البطالة كانت في صفوف الفقراء بالمقارنة مع غيرهم،ووجداأنها تتزايد بشكل كبير فيمن يعيشون فقر مدقع.[2]

[1]- رنان المختار،**تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخل**،مذكرة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010ص60

[2]- بن ناصر عيسى،**مشكلة الفقر في الجزائر،مجلة الاقتصادوالمناجمنت**،جامعة تلمسان، العدد الثاني، مارس 2003، ص 206

**-التضخم:**

التضخم من أهم العوامل المؤثرة على الفقر و توزيعالمداخل ويقصد بهالارتفاعالعام في مستوى الأسعار وليس ذلك الارتفاع في بعض السلع فقط إلا أن هناك من يعتبر أن التضخم بأنه الزيادة في التداول النقدي يترتب عليه الزيادة في الطلب الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة الأسعار.[1]

***العوامل الاجتماعية:**

- **النمو السكاني:** لتفسير العلاقة بين النمو السكاني والفقر يبرز لنا اتجاهين هما:

- **الاتجاه الأول:** إن الفقر ناتج عن ارتفاع معدلات النمو السكاني ويستندون فيذلك إلى نظرية روبرت مالتوس وهم يبرهنون على صحة ذلك من خلال انعكاسات مختلفة للانفجار السكاني على نواحي الحياة و ما يتسبب في مشاكل والأزمات.

**-الاتجاه الثاني:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفقر هو الذي يقود إلى الانفجار السكاني ويؤدي النمو السكاني المرتفع إلى مشاكل اقتصاديةواجتماعية وسياسية.

**-الأمية:**

إن ظاهرة الفقر المزمن بين العديد من العائلات ترجع أساسا إلى الأمية،نظرا لضعف تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لأولادهم أو عدم القدرة على التضحية بالحاضر"العمل المترلي أو في "المزرعة" من أجل مستقبل أفضل وهذا ما يعزز استمرار ظاهرة الفقر من جيل لأخر.

***سوء التغذية:**

إن العوامل المؤثرة على الفقر تدني مستوى التغذية، فالفقر يتجلى في انخفاض مستوى الدخل والإنفاق مما ينعكس على مستوى المعيشة، والذي يترتب عليه سوء التغذية أو الجوع وهذا الأمر الذي ينعكس بدوره على قدرات الأفراد .

[1]-رنان المختار، **تحليل علاقة التجارة الدولية للفقر وتوزيع المداخل**،مرجع سبق ذكره، ص 65

***عوامل سياسية ودولية:**

***الفساد السياسي:**

يؤثر الفساد على الفقراء مباشرة لأنه يزيد في تكلفة الخدمات العامة،وتدني نوعيتها ومستواها بتقليص قدرات الفقراء حصول على المياه والتعليم والرعاية الصحية ويشوه علاقة الفقراء بالمسئولين كما أنه يؤذي الفقراء بطريقة غير مباشرة لأنه يعرقل النمو الاقتصادي ويكرس عدم المساواة ويقف عائق أمام تخفيف حدة الفقر.[1]

***العولمة:**

لابد من القول أنه ينبغي أن تكون العولمة فرصة للفقراء لتحقيق التقدم و لكنها في الغالب لتعمل بهذه الطريقة فالعولمة تفتح أسواق لكنها لا تمنح منافعها إلا لمن هم مشتملون بها،والفقراء بحكم الواقع هم مستبعدون فالاقتصاد السوقي المؤسس على الأجور ينجح إلى دفع السلع و الخدمات الأساسية نحو الأعلى بما في ذلك الغذاء المياه والسكن والطاقة في حين أن الأجور في نهاية لا تواكب الأسعار.[2]

**2-العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي:**

***كمية ونوعية الموارد البشرية:**

يتم قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الحقيقي

عدد السكان

مما يلاحظ في أغلب الأحيان أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من نمو معدل الطاقة الإنتاجية الفرد و يرجع السبب في ذلك كون أن الفرد يميلون في العادة إلى العمل لساعات أقل كلما تحسن مستواهم المعيشي فيقل بذلك حجم القوة العاملة في سوق العمل و ذلك كنتيجة لإقبال هؤلاء الأفراد على

[1]-أحمد السيد النجار، **الفقر في الوطن العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر2005، ص 258

[2]-عبد الله عطوي،**السكان والتنمية**، دار النهضة العربية،لبنان، الطبعة الأولى،2004،ص208

التعلم، و تقليل أيام العمل و التمتع بالعطل، وتفضيل الإحالة على التقاعد في سن مبكر و من هنا نستخلص أن الاستثمار في المورد البشري هو المفتاح للنمو الاقتصادي .[1]

***كمية ونوعية الموارد الطبيعية:**

يتركز عادة اقتصاد ما و كذلك نموه على كمية و نوعية ما يحوزه من موارد و خيرات طبيعية ( درجة خصوبة الأرض،وفرة المعادن ،المياه .....الخ ) ويرى بعض الاقتصاديين بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية إلا إذا استطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع،ففي هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعية و تصبح و كأنها من صنع الإنسان،فقد يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية لكن مستواه المادي أو نمو الاقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقيت هذه الموارد دون استغلال فالمجتمع يمكنه أن يطور و يكتشف موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.

***التطور المالي:**

لعبت المؤسسات المالية دوراً مهما في العمل على الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى قام العديد من الاقتصاديين التي ركزت أبحاثهم على دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وأن التحرير المالي يؤثر على مستوى التطور المالي والذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي.

***التقدم التكنولوجي:**

هناك علاقة الوظيفية المتينة بين التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها المختلفة من جهة ونمو قطاعات الاقتصاد من جهة أخرى ويعمل التقدم التكنولوجي في اتجاه الرفع من إنتاجية المؤسسة والاقتصاد ككل عبر البوابة التالية:

-الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج الرئيسية ( العمل،و رأس المال ).

-إثراء محتوى التكنولوجيا للإنتاج، بحسب درجة الاستثمار في رأس المال البشري.

-ضبط الأسعار وإدماج أوسع للتكنولوجيا لعمليات الإنتاجية[2].

---

[1]-بربي محمد أمين، **الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصاديفي ظل العولمة الاقتصادية** ،مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2011 ،ص184

[2]-عبد الرزاق مقر،**أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة دراسات اقتصادية**، العدد السابع، جانفي،2006،ص 63

## المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر:

لنتمكن من التنبؤ بحركية العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر سنقوم بدراسة قياسية نعتمد فيها على برنامج Eviews لتقدير هذه العلاقة.

### المطلب الأول: دراسة استقرارية المتغيرات

#### 1-اختبار ديكي-فلور(ADF):

نستعمل اختبار أحادي الجذر ADF المؤسس تحت فرضية التناوب $|\Phi_1| \prec 1$ على تقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

نموذج 4 : $$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

نموذج 5: $$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

$avec$

$$\varepsilon_t \to i.i.d, \varepsilon_t \to N\left(0, \sigma_\varepsilon^2\right)$$

نموذج 6: $$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

**-مبادئ الاختبار:**

نقوم بتقدير معالم $\Phi_1$ نرمز لها $\hat{\Phi}_l$ للنماذج ( 4)،(5)،(6) بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\Phi}_1}$ الذي يمثل اختبار Student.

-اذا كان $t_{\hat{\Phi}_l} \prec t_{tab}$ اذن نقبل الفرضية الصفرية $H_0$ وجود الجذر الوحدوي (Racine unitaire) و بالتالي الصيرورة (processus) غير مستقرة.

## 2-برنامج Eviews لتحليل السلاسل الزمنية:

برنامج Eviews لتحليل السلاسل الزمنية يقوم بحساب قيم $t_{\hat{\Phi}_1}$ بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات السابقة مبينة في الجداول التالية

**1- السلسلة pauv**: تمثل نسب تطور الفقر

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

**الجدول رقم (3-1) :نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـــpauv**

| صنف النموذج | سلسلة pauv $t_{\hat{\Phi}_1}$ | سلسلة Dpauv (فرق درجة اولى) $t_{\hat{\Phi}_1}$ |
|---|---|---|
| (5) | -0.611949 | -5.204178 |
| (4) | -0.869160 | -5.122587 |
| (6) | -1.888856 | -5.477468 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات eviews

**الشكل رقم: (3-5):منحنى تطور pauv وDpauv**

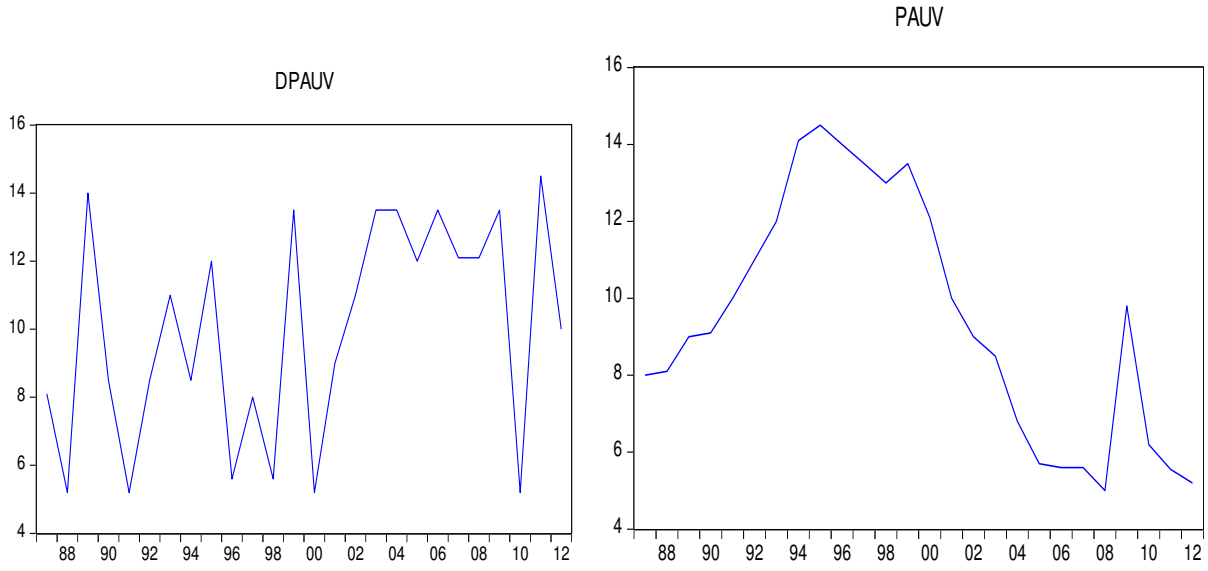

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة $t_{tab}$ (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة pauv غير مستقرة لكن السلسلة Dpauv مستقرة.

**2- السلسلة crois**: تمثل تطور النمو

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

**الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار ديكي-فولار ADF لـــــcrois**

| صنف النموذج | سلسلة crois $t_{\hat{\Phi}_1}$ | سلسلة Dcrois (فرق درجة اولى) $t_{\hat{\Phi}_1}$ |
|---|---|---|
| (5) | 0.129497 | -8.814951 |
| (4) | -4.769326 | -8.718391 |
| (6) | -5.661927 | -8.547424 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات eviews

**الشكل رقم: (3-6) : منحنى تطور crois وDcrois**

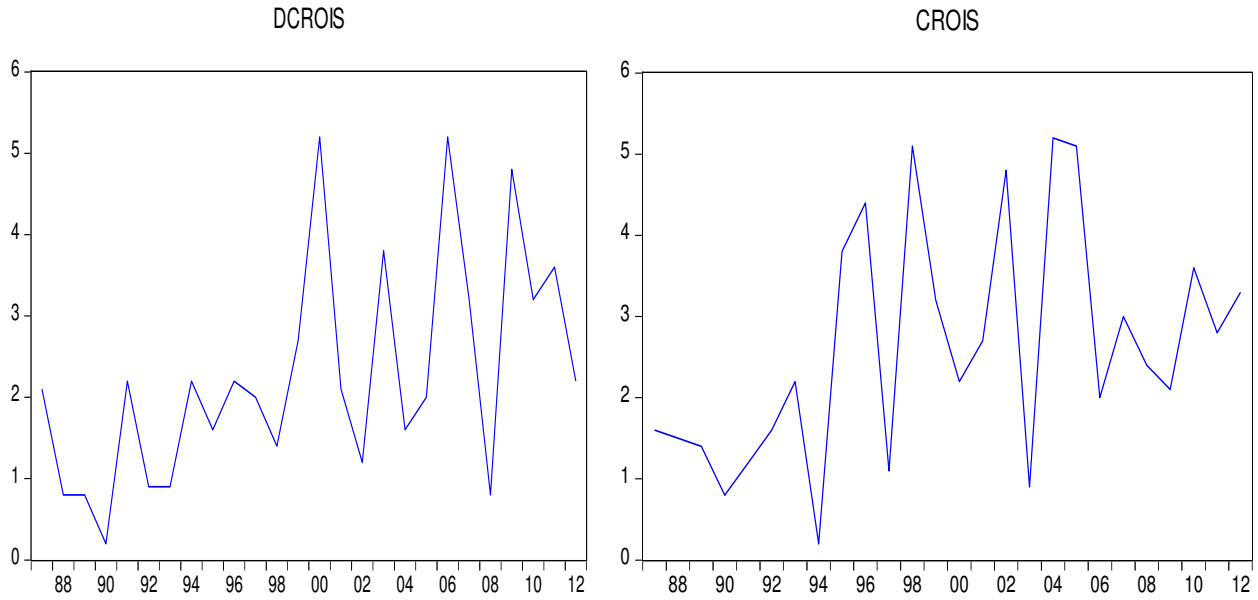

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة $t_{tab}$ (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة crois غير مستقرة لكن السلسلة Dcrois مستقر.

يمكننا أن نستنتج أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

$$Pauv \to I(1), crois \to I(1)$$

و بالتالي يوجد خطر التكامل المتزامن ، مما يضمن و جود علاقة على المدى الطويل.

## المطلب الثاني: دراسة السببية:

### 1-دراسة السببية بين متغيرات الدراسة:

عند دراستنا للسببية نستعمل اختبار أنجل و غرانجر لكي نتمكن من مقارنة النتائج .

**الجدول رقم (3-3) : نتائج تطبيق برنامج اختبار غرانجر للسببية بين النمو والفقر**

| الفرضيات | اختبار قرانجر (Granger) $F_{cal}$ |
|---|---|
| Dcrois لا يسبب Dpauv | **2.26342**(0.04921) |
| Dpauv لا يسبب Dcrois | **0.01362** (0.96501) |

**المصدر : من إعداد الطلبتين بناء على مخرجات eviews**

نرفض الفرضية الأولى، يعني أن النمو تفسر الفقر، إذن توجد سببية في مفهوم غرانجر من النمو نحو الفقر لكن نقبل الفرضية الثانية، لا توجد سببية في مفهوم غرانجر من الفقر نحو النمو.

وفي الجزائر يظهر لنا جليا بأن مستويات تطور النمو ليس بالضرورة تساعد على التخفيض من حدة الفقر ومن جهة أخرى أي الفقر لا يسبب في النمو نظرا الى أن الجزائر وضعت عدة استراتيجيات تساعد في القضاء على الفقر من بينها المساعدات المالية، المساعدة على خلق مناصب عمل والشبكات الاجتماعية....الخ.

**2-تقدير نموذج تصحيح الخطأ:**

يوجد شعاع التكامل المتزامن لان السلاسل (المتغيرات)، لديهم نفس درجة التكامل $I(1)$ ، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل و قرانجر كالأتي :

**2-1- طريقة أنجل و غرانجر:**

تقدير العلاقة وحساب البواقي:

PAUV = 10.0692753623 - 0.248550724638*CROIS

من خلال النموذج أعلاه يظهر لنا أن الزيادة في النمو بوحدة واحدة تؤدي الى تخفيض الفقر بنسبة 0.24٪ ومن جهة أخرى فان معامل التحديد المتحصل عليه كان $R^2$=0.54 أي أن النمو يفسر ظاهرة الفقر بنسبة 54٪ وهذا كافي بأن نقول أن النموذج مقبول احصائيا عند مستوى معنوية تساوي 5٪.

**خلاصة الفصل الثالث:**

خصص هذا الفصل للقيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر خلال فترة 1987-2012 حيث تم التطرق في الشق الأول الى مختلف مفاهيم الاقتصاد القياسي أما في الشق الثاني فتحدثنا على استقرارية السلاسل الزمنية إضافة الى تحديد العوامل المؤثرة في كل من النمو الاقتصادي والفقر كما احتوى هذا الفصل في شقه الأخير الى أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال الدراسة القياسية والمتمثلة في كون انعكاس النمو الاقتصادي إيجابيا على مستويات الفقر بالجزائر، وهو مبرر أيضا باختبار السببية لغرانج، مما يؤكد استفادة الفقراء مما يؤكد استفادة الفقراء من ثمار النمو الاقتصادي خاصة في حالة معدلات النمو المستقرة.

يعتبر الفقر من بين القضايا الاقتصادية التي شهدت قدر ملحوظا من الآراء المتفاوتة ومن بين أخطر المشاكل التي عانت منها الإنسانية ومازالت تعاني لذا قمنا من خلال بحثنا هذا بدراسة هذه الظاهرة وتناول جوانبها المختلفة و ذلك بعرض مفاهيم ومظاهر وأنواع ومؤشرات قياس هذه الظاهرة التي لم تعد ساكنة كما كانت في ماضي ولكنها أصبحت متحركة دائمة التغير والتبدل حيث تؤدي إلى عرقلة سير عجلة التنمية وتأثير بشكل كبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتفاقم هذه الظاهرة يرجع إلى عدة أسباب تكون دافعا قويا لديمومتها وكما يترتب عليها أثار تؤثر على التنمية الاقتصادية من هذا المنطلق تعتبر مشكلة الحد أو التخفيض من الفقر من القضايا الاقتصادية الكلية التي تدخل في واجبات كل دولة بحيث تعتبر الجزائر من الدول التي بذلت جهودا منذ الاستقلال لتحسين مستويات معيشة مواطنيها.

إضافة إلى ظاهرة الفقر لقد قمنا بالتطرق أيضا إلى مؤشر النمو الاقتصادي الذي ينظر إليه من طرف العديد من الاقتصاديين على أنه الطريقة والوسيلة الأفضل لتقليل من حدة الفقر بحيث تناولنا مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وأهم نظرياته ونماذجه الاقتصادية وأشرنا كذلك إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر ومدى تأثير النمو الاقتصادي على الفقر باعتبار أن رفع معدلات النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض من حدة الفقر ولتحديد هذه العلاقة بين هذين المتغيرين قمنا بإجراء دراسة تحليلية قياسية لمعرفة وتحديد درجة مساهمة النمو الاقتصادي في تخفيض الفقر.

**اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث توجد علاقة بين الفقر ومستوى المعيشة وعلى هذا الأساس يمكن إعتبار أن الفقر هو عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة.

**الفرضية الثانية:** تم التأكد من صحة الفرضية ،حيث يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو.

**الفرضية الثالثة:** تم التأكد من هذه الفرضية ،إذ أن السبب في التنمية الاقتصادية والسبب في القضاء على الفقر هو النمو الاقتصادي.

**الفرضية الرابعة** :تم التأكد من صحة هذه الفرضية وهذا لأن لنوعية النمو وكيفية استخدامه دوره كبير في القضاء مشكلة الفقر.

**النتائج:**

* الفقر مشكلة عالمية وظاهرة إجتماعية لها إمتدادات إقتصادية وإنعكاسات سياسية، فهي ليخلو منها أي مجتمع مع التفاوت في الحجم والطبيعة والفئات المتضررة منها.

* عادة ما يؤدي الاختلال الكبير في توزيع الدخل إلى التأثير سلبا في النمو الاقتصادي.

*من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر التي وجدنا بأنها مبررة باختبار السببية لغرا نج حيث اتضح جليا أن النمو يسبب في الفقر بالجزائر، أوجدنا من خلال النموذج ارتباطا عكسيا بين النمو الاقتصادي والفقر.

**التوصيات:**

* التأكيد على العوامل المعنوية غير ملموسة التي تتمثل أساسا في عاملي التقدم التقني ورأس المال البشري.

* ضرورة الأخذ بالحلول الإسلامية(الزكاة) للقضاء على الفقر في الجزائر وذلك من خلال تفعيل دور الزكاة.

* تقوية وتدعيم الإدارات المعنية بتنفيذ مشروعات وبرامج محاربة الفقر.

*ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل و الثروة القومية، دون تخصيص جهات معنية تحضي دائما بمشاريع التنمية.

* يجب محاربة الفساد وذلك من خلال زيادة الشفافية، وتعزيز الديمقراطية.

* تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر مدعم النمو الاقتصادي والسرعة في تبني إصلاحات هيكلية للإقلال من مستويات التفاوت في توزيع الدخل .

*ضرورة التقدم نحو تحقيق التنمية البشرية.

**أفاق البحث:**

يعتبر هذا البحث محاولة لفهم ظاهرة الفقر بمختلف جوانبها المتعددة بحيث تعرض هذا العمل إلى النمو الإقتصادي ودوره في التأثير على هذه الظاهرة من خلال محاولة معرفة العلاقة المرتبطة بين هذين المتغيرين إلا أن الموضوع يبقى في حاجة إلى دراسة وتعمق أكثر في جوانب عديدة، تمثل أفاق لهذا البحث وأهمها:

*دراسات لظاهرة الفقر ضمن المشاكل المرتبطة بها مثل التخلف والفساد والبطالة وضبط أسبابها وأبعادها وتمهيدا لعلاجها.

* دراسات لأساليب وطرق ناجعة للقضاء على الفقر على المدى الطويل.

* القيام بدراسة إقتصادية قياسية للنمو الإقتصادي في الجزائر ومحاولة ربطه بعدة متغيرات إقتصادية أخرى لمعرفة مدى إسهامه في رفع النشاط الإقتصادي في الجزائر.

# قائمة الجداول

# والأشكال

## 1-قائمة الجداول:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | يبين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (بلدان الخليج العربي) (دولار/عام/بالأسعار الجارية) | **20** |
| (2-1) | معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة في اقطار الوطن العربي | **23** |
| (3-1) | بعض المؤشرات الديمغرافية في الوطن العربي | **25** |
| (1-3) | نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لpauv | **91** |
| (2-3) | نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لcrois | **92** |
| (3-3) | نتائج تطبيق برنامج اختبار غرانجر | **93** |

## 2-قائمة الاشكال:


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | الحلقة المفرغة للفقر | **29** |
| (2-1) | مصيدة الفقر حسب (روبار مالتوس) | **31** |
| (1-2) | النمو الاقتصادي مع التقدم التقني الخارجي | **55** |
| (2-2) | منحنى كوزنتس | **60** |
| (1-3) | منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة اتجاه عام | **80** |
| (2-3) | منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة موسمية | **81** |
| (3-3) | منحنى معياري لسلسلة زمنية تتضمن مركبة دورية | **82** |
| (4-3) | منحنى يبين التغيرات العشوائية في السلسلة الزمنية | **83** |
| (5-3) | منحنى تطور pouv وDpouv | **91** |
| (6-3) | منحنى تطور crois وDcrois | **92** |

# الملاحق

# الملحق رقم1

Null Hypothesis: PAUV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.611949 | 0.4421 |
| Test critical values: | 1% level | -2.660720 | |
| | 5% level | -1.955020 | |
| | 10% level | -1.609070 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAUV)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 21:40
Sample (adjusted): 1988 2012
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| PAUV(-1) | -0.018748 | 0.030637 | -0.611949 | 0.5463 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.009997 | Mean dependent var | -0.112000 |
| Adjusted R-squared | 0.009997 | S.D. dependent var | 1.548271 |
| S.E. of regression | 1.540512 | Akaike info criterion | 3.741285 |
| Sum squared resid | 56.95629 | Schwarz criterion | 3.790040 |
| Log likelihood | -45.76607 | Hannan-Quinn criter. | 3.754808 |
| Durbin-Watson stat | 2.155334 | | |

# الملحق رقم2

Null Hypothesis: PAUV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.869160 | 0.7810 |
| Test critical values: | 1% level | -3.724070 | |
| | 5% level | -2.986225 | |
| | 10% level | -2.632604 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAUV)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 21:44
Sample (adjusted): 1988 2012
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| PAUV(-1) | -0.088978 | 0.102372 | -0.869160 | 0.3937 |
| C | 0.740943 | 1.029516 | 0.719700 | 0.4790 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.031801 | Mean dependent var | -0.112000 |
| Adjusted R-squared | -0.010295 | S.D. dependent var | 1.548271 |
| S.E. of regression | 1.556220 | Akaike info criterion | 3.799015 |
| Sum squared resid | 55.70186 | Schwarz criterion | 3.896525 |
| Log likelihood | -45.48769 | Hannan-Quinn criter. | 3.826060 |
| F-statistic | 0.755439 | Durbin-Watson stat | 2.054149 |
| Prob(F-statistic) | 0.393740 | | |

## الملحق رقم3

Null Hypothesis: PAUV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.888856 | 0.6302 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAUV)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 21:44
Sample (adjusted): 1988 2012
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| PAUV(-1) | -0.207194 | 0.109693 | -1.888856 | 0.0722 |
| C | 3.173133 | 1.476961 | 2.148421 | 0.0429 |
| @TREND("1987") | -0.099921 | 0.046248 | -2.160528 | 0.0419 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.201272 | Mean dependent var | -0.112000 |
| Adjusted R-squared | 0.128660 | S.D. dependent var | 1.548271 |
| S.E. of regression | 1.445242 | Akaike info criterion | 3.686597 |
| Sum squared resid | 45.95194 | Schwarz criterion | 3.832862 |
| Log likelihood | -43.08247 | Hannan-Quinn criter. | 3.727165 |
| F-statistic | 2.771896 | Durbin-Watson stat | 2.213523 |
| Prob(F-statistic) | 0.084409 | | |

## الملحق رقم 4

Null Hypothesis: D(PAUV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.204178 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.664853 | |
| | 5% level | -1.955681 | |
| | 10% level | -1.608793 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAUV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 21:45
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(PAUV(-1)) | -1.082507 | 0.208007 | -5.204178 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.540736 | Mean dependent var | -0.018750 |
| Adjusted R-squared | 0.540736 | S.D. dependent var | 2.331953 |
| S.E. of regression | 1.580342 | Akaike info criterion | 3.793933 |
| Sum squared resid | 57.44206 | Schwarz criterion | 3.843019 |
| Log likelihood | -44.52720 | Hannan-Quinn criter. | 3.806956 |
| Durbin-Watson stat | 1.964310 | | |

## الملحق رقم5

Null Hypothesis: D(PAUV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.122587 | 0.0004 |
| Test critical values: | 1% level | -3.737853 | |
| | 5% level | -2.991878 | |
| | 10% level | -2.635542 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAUV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 21:46
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(PAUV(-1)) | -1.088017 | 0.212396 | -5.122587 | 0.0000 |
| C | -0.129818 | 0.329392 | -0.394115 | 0.6973 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.543955 | Mean dependent var | -0.018750 |
| Adjusted R-squared | 0.523226 | S.D. dependent var | 2.331953 |
| S.E. of regression | 1.610186 | Akaike info criterion | 3.870231 |
| Sum squared resid | 57.03935 | Schwarz criterion | 3.968402 |
| Log likelihood | -44.44277 | Hannan-Quinn criter. | 3.896276 |
| F-statistic | 26.24090 | Durbin-Watson stat | 1.965650 |
| Prob(F-statistic) | 0.000039 | | |

## الملحق رقم 6

Null Hypothesis: D(PAUV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.477468 | 0.0009 |
| Test critical values: | 1% level | -4.394309 | |
| | 5% level | -3.612199 | |
| | 10% level | -3.243079 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PAUV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 21:47
Sample (adjusted): 1989 2012
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(PAUV(-1)) | -1.176254 | 0.214744 | -5.477468 | 0.0000 |
| C | 0.835360 | 0.717575 | 1.164143 | 0.2574 |
| @TREND("1987") | -0.072162 | 0.048007 | -1.503164 | 0.1477 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.588257 | Mean dependent var | -0.018750 |
| Adjusted R-squared | 0.549043 | S.D. dependent var | 2.331953 |
| S.E. of regression | 1.565983 | Akaike info criterion | 3.851373 |
| Sum squared resid | 51.49836 | Schwarz criterion | 3.998630 |
| Log likelihood | -43.21648 | Hannan-Quinn criter. | 3.890441 |
| F-statistic | 15.00135 | Durbin-Watson stat | 1.973454 |
| Prob(F-statistic) | 0.000090 | | |

## الملحق رقم 7

Null Hypothesis: CROIS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.129497 | 0.7138 |
| Test critical values: | 1% level | -2.669359 | |
| | 5% level | -1.956406 | |
| | 10% level | -1.608495 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CROIS)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 22:41
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| CROIS(-1) | 0.013929 | 0.107561 | 0.129497 | 0.8983 |
| D(CROIS(-1)) | -0.930743 | 0.187948 | -4.952122 | 0.0001 |
| D(CROIS(-2)) | -0.660223 | 0.175676 | -3.758181 | 0.0012 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.603726 | Mean dependent var | 0.082609 |
| Adjusted R-squared | 0.564098 | S.D. dependent var | 2.156102 |
| S.E. of regression | 1.423520 | Akaike info criterion | 3.665250 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Sum squared resid | 40.52820 | Schwarz criterion | 3.813358 |
| Log likelihood | -39.15038 | Hannan-Quinn criter. | 3.702499 |
| Durbin-Watson stat | 2.098339 | | |

## الملحق رقم 8

Null Hypothesis: CROIS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.769326 | 0.0008 |
| Test critical values: | 1% level | -3.724070 | |
| | 5% level | -2.986225 | |
| | 10% level | -2.632604 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CROIS)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1988 2012
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| CROIS(-1) | -0.988546 | 0.207272 | -4.769326 | 0.0001 |
| C | 2.634266 | 0.615635 | 4.278940 | 0.0003 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.497229 | Mean dependent var | 0.068000 |
| Adjusted R-squared | 0.475369 | S.D. dependent var | 2.064929 |
| S.E. of regression | 1.495657 | Akaike info criterion | 3.719627 |
| Sum squared resid | 51.45077 | Schwarz criterion | 3.817137 |
| Log likelihood | -44.49533 | Hannan-Quinn criter. | 3.746672 |
| F-statistic | 22.74647 | Durbin-Watson stat | 2.016664 |
| Prob(F-statistic) | 0.000083 | | |

## الملحق رقم9

Null Hypothesis: CROIS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.661927 | 0.0006 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CROIS)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1988 2012
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| CROIS(-1) | -1.187477 | 0.209730 | -5.661927 | 0.0000 |
| C | 1.908465 | 0.649871 | 2.936682 | 0.0076 |
| @TREND("1987") | 0.095556 | 0.041974 | 2.276541 | 0.0329 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.593087 | Mean dependent var | 0.068000 |
| Adjusted R-squared | 0.556095 | S.D. dependent var | 2.064929 |
| S.E. of regression | 1.375784 | Akaike info criterion | 3.588091 |
| Sum squared resid | 41.64117 | Schwarz criterion | 3.734356 |
| Log likelihood | -41.85113 | Hannan-Quinn criter. | 3.628658 |
| F-statistic | 16.03283 | Durbin-Watson stat | 2.029137 |
| Prob(F-statistic) | 0.000051 | | |

## الملحق رقم10

Null Hypothesis: D(CROIS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -8.814951 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.669359 | |
| | 5% level | -1.956406 | |
| | 10% level | -1.608495 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CROIS,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 22:43
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(CROIS(-1)) | -2.574612 | 0.292073 | -8.814951 | 0.0000 |
| D(CROIS(-1),2) | 0.654425 | 0.165850 | 3.945894 | 0.0007 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.872688 | Mean dependent var | 0.026087 |
| Adjusted R-squared | 0.866625 | S.D. dependent var | 3.805524 |
| S.E. of regression | 1.389796 | Akaike info criterion | 3.579132 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Sum squared resid | 40.56218 | Schwarz criterion | 3.677871 |
| Log likelihood | -39.16002 | Hannan-Quinn criter. | 3.603964 |
| Durbin-Watson stat | 2.089043 | | |

## الملحق رقم11

Null Hypothesis: D(CROIS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -8.718391 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CROIS,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 22:43
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(CROIS(-1)) | -2.588649 | 0.296918 | -8.718391 | 0.0000 |
| D(CROIS(-1),2) | 0.661883 | 0.168546 | 3.927021 | 0.0008 |
| C | 0.192546 | 0.294609 | 0.653564 | 0.5208 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.875350 | Mean dependent var | 0.026087 |
| Adjusted R-squared | 0.862885 | S.D. dependent var | 3.805524 |
| S.E. of regression | 1.409149 | Akaike info criterion | 3.644956 |
| Sum squared resid | 39.71399 | Schwarz criterion | 3.793064 |
| Log likelihood | -38.91699 | Hannan-Quinn criter. | 3.682205 |
| F-statistic | 70.22471 | Durbin-Watson stat | 2.121436 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

## الملحق رقم12

Null Hypothesis: D(CROIS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -8.547424 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CROIS,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/16 Time: 22:44
Sample (adjusted): 1990 2012
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(CROIS(-1)) | -2.593484 | 0.303423 | -8.547424 | 0.0000 |
| D(CROIS(-1),2) | 0.663580 | 0.172163 | 3.854381 | 0.0011 |
| C | 0.460985 | 0.702341 | 0.656355 | 0.5195 |
| @TREND("1987") | -0.019151 | 0.045277 | -0.422976 | 0.6771 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.876513 | Mean dependent var | 0.026087 |
| Adjusted R-squared | 0.857015 | S.D. dependent var | 3.805524 |
| S.E. of regression | 1.438997 | Akaike info criterion | 3.722540 |
| Sum squared resid | 39.34353 | Schwarz criterion | 3.920018 |
| Log likelihood | -38.80921 | Hannan-Quinn criter. | 3.772205 |
| F-statistic | 44.95408 | Durbin-Watson stat | 2.137146 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

# المراجع

## 1-الكتب:

1-أحمد السيد النجار، **الفقر في الوطن العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر2005

2-احمد يوسف دودين، **اساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2014

3-إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات نماذج واستراتيجيات)** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى2012

4-أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2013

5-أمل عبد الفتاح شمس، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي** ، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى،2013

6-جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل الى علم التنمية** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009

7-حسن علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية 2009.

8-حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأول 2011

9-حسن ياسين طعمة ومحمود حسين الوادي، الاقتصاد الرياضي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى،2012

10-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الفقر والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة،2002، الإسكندرية

11-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)** ، مؤسسة شباب الجامعة،2009

12-خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014

13-سالم توفيق النجمي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة الخاصة إلىالوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2008

14-سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)** ، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2015

15-شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي (محاولات وتطبيقات)** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2012

16-عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى2001

17-عبد الرزاق بني هاني، **الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)** ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2014

18-عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011

19-عبد الله عطوي، **السكان والتنمية**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى،2004

20-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000

21-عدنان داود العذري، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر**،

22-عصام عزيز شريف ، **مقدمة في القياس الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1981

23-فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2002

24-كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009

25-كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2011

26-معجد صالح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2004

27-محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2003

28-مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى2007

29-مكيد علي، **الاقتصاد القياسي (دروس وتمارين محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،12 ،2007

30-ميشلتوادور، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ السعودية 2006، ص227

## 2-المذكرات:

1-أعمر بوزيد أحمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر (حالة خميس مليانة)**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان،2012

2-بربري محمد امين، **الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية**، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2011

3-بنابي فتيحة ، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية )**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2009

4-بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009** مذكرة الماجستير، قسم علوم التسيير، الجزائر 2010

5-بوشنافة يوسف، **أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2011**، مذكرة ماستر قسم علوم التسيير، جامعة تيارت2013

6-بوعوينة سليمة، **ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003

7-حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011

8-رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008

9-رنان المختار،**تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخل**، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010

10-سهيل يخلف، **تقنيات قياس وتحليل الفقر في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية والعلوم الاجتماعية، جامعة باتنة،2008

11-عبد الله الحرتسي حميد، **النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر(الفرص والتحديات وسبل التفعيل في أفاق 2005** )،أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2014

12-محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009

13-مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011

14-وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها** ، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2014

## 3-المجلات:

1-الطيب لحيلج، محمد جصاص ، **الفقر التعريف ومحاولات القباس** ، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** ، جامعة بسكرة، العدد السابع جوان،2010

2-بن ناصر عيسى، **مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة تلمسان، العدد الثاني، مارس 2003

3-حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر أثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطرفة المالية، البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،جامعة شلف، العدد 12 جوان، 2014

4-عبد الرزاق بن حبيب، **الفقر والتعاون، مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، العدد 2، مارس 2003

5-عبد الرزاق مقر، **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية** ، العدد السابع، جانفي،2006

6-محمد راتول ، **تحليل العلاقة بين الدخل والنمو الإقتصادي والفقر في الدول العربية** ،**مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**،العدد 11 – 2013

7-نافانثيم بيللاي، هايديماري ويكزوريك- زيل، **حقوق الإنسان والصحة واستراتيجية الحد من الفقر سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان**،العدد5 سبتمبر/جويلية2010

## 4-التقارير:

1 -الجي زوجمقلي،**العولمة و الفقر في الدول العربية** ، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجربة مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2007،بين يام 1-3 جويلية.

## 5-ملتقيات:

1-العربي عطية، إلياس بن ساسي، **التحليل الكمي للفقر الإنساني** ، دراسة تحليلية لمستوى الفقر البشري في الجزائر والمنطقة العربية، الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، 2003 ،2004

**الملخص:**

لقد قمنا في هذا البحث بدراسة وإستعراض الإطار النظري لكل من ظاهرة الفقر والنمو الإقتصادي، إضافة إلى ذلك تحديد مختلف العوامل المؤثرة في كل منهما، وحولنا أيضا الربط بين هاتين الظاهرتين وإيجاد العلاقة بينهما،أما بالنسبة للجانب التطبيقي فكان لا بد من القيام بدراسة قياسية حولنا فيها تحليل مختلف التغيرات التي تطرأ على هاذين المتغيريين بإستعمال برنامج Eviews بالإضافة إلى إيجاد العلاقة السببية بيينهما بالإعتماد على نموذج غرانج وهذا كله في إطار الإقتصاد الوطني.

**Résumé :**

Dans ce thème, on a étudié le cadre théorique de la pauvreté et de la croissance économique et on a essayé d'identifier les différents facteurs qui influent sur ces deux phénomènes. Nous avons également essayé de trouver le lien et la relation entre ces deux variables. Concernant le côté pratique, d'une part, on a pu faire une étude empirique afin d'examiner les divers changements dans ces deux variables en utilisant le programme d'analyse Eviews, et d'autre part, trouver un lien de causalité entre les deux en fonction du programme Grange et ce dans le cadre de l'économie nationale .